دور الأزمة المالية المعاصرة في تفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال ـ دراسة تحليلية

د./ سامي محمد أحمد غنيمي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة ـ جامعة بنها

Sm277377@gmail.com

ملخص البحث:-

يتناول الباحث في هذا البحث الأزمة المالية المعاصرة ومدي تأثيرها علي الاقتصاديات العالمية ودورها في انهيار العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، وأهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية ، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يتحقق نتيجة تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي في مواجهة التداعيات والآثار السلبية لتلك الأزمة المالية ، التي اجتاحت معظم دول العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وحتى الآن.

وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أن تفعيل وتطوير معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي وتطبيقها بصورة ملزمة يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الأزمة المالية والحد من تداعياتها من خلال تقديم معلومات محاسبية أكثر ثقة ومصداقية ، والتي تساهم بدورها في ترشيد قرارات المساهمين والمستثمرين والحفاظ علي حقوقهم.

الإطار العام للبحث

مقدمة:-

تعتبر المشكلات والأزمات المالية التي مرت بالاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة نقطة تحول جوهرية وسبباً رئيسياً في إعادة النظر بل وتطوير المعايير والمبادئ التي يقوم عليها الفكر المحاسبي بصفة عامة ومفاهيم ومبادئ الإفصاح والشفافية بصفة خاصة ، نظراً لأن عدم توفر الإفصاح والشفافية بالشكل المناسب قد يترتب عليه عدم دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات ، وهذا بدوره يمكن أن ينتج عنه قرارات خاطئة لمستخدمي تلك المعلومات وهو ما يؤدي في النهاية إلي حالات التعسر والإفلاس المالي للعديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية المحلية والعالمية ، وخاصة أن فقد الشفافية في المعلومات المحاسبية وعدم الإفصاح الكافي يعني عدم قدرة المستفيدين ومستخدمي تلك المعلومات علي اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بمصالحهم مع تلك المنظمات.

ومع تعدد الأزمات الاقتصادية وتكرار حدوثها وخطورة الآثار السلبية لها علي الاقتصاد العالمي ، وخاصة الأزمة المالية التي بدأت في نهاية عام ٢٠٠٨ م ، وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من تبعاتها حتى الآن ، فإن الأمر يتطلب من الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة أن يكونوا علي دراية كاملة بالأبعاد المتعددة المتعلقة بآثار تلك الأزمة علي المبادئ والمعايير الخاصة بالمهنة ، وخاصة أن هناك العديد من الانتقادات الحادة التي وجهت لمهنة المحاسبة والمراجعة واتهمتها بأنها كانت سبباً رئيسياً في حدوث تلك الأزمة نتيجة عدم الإفصاح وضعف الشفافية والممارسات المحاسبية الخاطئة التي صاحبت تلك الأحداث ، وما ترتب عليها من حالات الإفلاس المالي والانهيارات الاقتصادية في العديد من دول العالم .

ونتيجة لذلك فقد فرضت الأزمة المالية المعاصرة علي القائمين علي تنظير مبادئ ومعايير المحاسبة أن يقوموا ببذل الجهد اللازم لتحسين وتطوير تلك المبادئ والمعايير لمواجهة وعلاج التحديات الجديدة التي فرضتها تلك الأزمة ، والتي من أهمها المعايير والمبادئ الخاصة بالإفصاح والشفافية باعتبارها الضمانة الرئيسية لتحقيق الموضوعية وتوفير معلومات محاسبية تحقق مصالح المستخدمين علي كافة مستوياتهم بصورة متوازنة ، وبأكبر درجة من الإفصاح والشفافية ، وهذا ما جعل الباحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل في هذا البحث.

مشكلة البحث:ـ

أوضحت العديد من الدراسات أن عدم الإفصاح الكافي ونقص الشفافية ، إلي جانب ما قامت به العديد من الشركات والمؤسسات المالية من تغيير لبعض الممارسات المحاسبية وعدم الإفصاح عن الأسباب التي جعلتها تلجأ إلي هذا التصرف ، أدي في النهاية إلي وقوع العديد من حالات الإفلاس والانهيارات المالية خلال العقد الأول من القرن الحالي في العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي كانت في نظر المحللين الماليين بعيدة كل البعد عن الإفلاس أو الانهيار ، وهو ما أدى في النهاية إلي حدوث الأزمة المالية منذ نهاية عام ٢٠٠٨ م ، والتي ما زالت معظم اقتصاديات دول العالم تعاني من آثارها السلبية حتى الآن.

ونظراً لأن مهنة المحاسبة والمراجعة كان لها النصيب الأكبر من الأسباب التي حدثت علي آثارها الأزمة المالية إلي جانب الآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عنها وعلي رأسها انهيار العديد من الكيانات والمؤسسات المالية الكبيرة وانخفاض معدلات نمو التجارة العالمية ، فإنه كان لزاماً علي كافة الهيئات العلمية والمهنية المعنية بالمحاسبة أن تعيد النظر في المبادئ والمعايير بما فيها معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي والتي تعتمد عليها الشركات والمؤسسات المالية في إدارة شئونها بما يتفق مع تداعيات هذه الأزمة وتجنب آثارها.

ومع أهمية وضرورة تحقيق الإفصاح المحاسبي بأقصى درجات الشفافية من خلال تقديم المعلومات المحاسبية الدقيقة لمواجهة الأزمات المالية وتجنب أثارها السلبية ، كان من الضروري للقائمين علي علم المحاسبة أن يعملوا بصورة فورية علي تطوير المعايير والطرق والإجراءات المحاسبية حتى يتلاءم مع تداعيات الأزمة المالية ، ويحقق نتائج محاسبية مقبولة لحل المشكلات التي نتجت عن تلك الأزمة في كافة النواحي المالية والاقتصادية.

ونظراً لوجود علاقة مباشرة بين نقص الشفافية وعدم الإفصاح الكافي وبين حدوث الانهيارات والأزمات المالية ـ سواء علي مستوى الكيانات الاقتصادية أو المستوى العالمي ـ فإن الباحث يرى إن مشكلة البحث يمكن تحديدها وعرضها في الجوانب الأساسية التالية:ـ

(١) دور الشفافية والإفصاح الملائم في تحقيق المصداقية وحماية الكيانات الاقتصادية من الإفلاس والانهيار المالي خاصة في أوقات الأزمات المالية.

(٢) دراسة الأزمة المالية والآثار السلبية المرتبطة بها ، وضرورة إعادة النظر في المبادئ والمعايير المحاسبية الخاصة بالشفافية والإفصاح المحاسبي لمواجهة تلك الآثار السلبية.

(٣) الجهود المحلية والإقليمية والدولية المبذولة لتطوير وتفعيل معايير الشفافية والإفصاح المحاسبي ودورها في حماية منظمات الأعمال من تداعيات الأزمة المالية السائدة.

أهداف البحث:ـ

يسعى الباحث في هذا البحث إلي تحقيق هدفاً رئيسياً ألا وهو محاولة إيجاد علاقة بين دور الأزمة المالية وضرورة إعادة النظر في المبادئ والمعايير المحاسبية الخاصة بالشفافية والإفصاح المحاسبي وتفعيلها ، لمواجهة التداعيات السلبية لتلك الأزمة وحماية حقوق المساهمين من خلال الحفاظ علي استمرارية وعدم الانهيار لتلك الشركات والمؤسسات المالية المملوكة لهم ، ولتحقيق الهدف الرئيسي للبحث فإن الباحث سوف يحاول تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:ـ

(١) دراسة مفاهيم الشفافية والإفصاح المحاسبي الملائم ودورها في دعم منظمات الأعمال وحماية حقوق المساهمين ، والمشكلات التي تواجه تطبيقها ومقترحات مواجهة تلك المشكلات ، لتحقيق أفضل مستويات الشفافية والإفصاح المطلوب.

(٢) دراسة أسباب الأزمة المالية ، والتحديات التي واجهتها مبادئ ومعايير الشفافية والإفصاح المحاسبي نتيجة التداعيات السلبية لتلك الأزمة

(٣) تناول بعض الجهود المبذولة والمقترحات الواجب تفعيلها لتحقيق أفضل درجات الشفافية والإفصاح المحاسبي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية وتخفيض آثارها السلبية.

فروض البحث:ـ

لتحقيق أهداف البحث ، فإن تلك الدراسة تقوم علي اختبار الفروض التالية:ـ

(١) أن الأزمة المالية العالمية الحالية تعتبر تحدياً رئيسياً يستوجب علي الجهات المسئولة والمعنية بالمعايير المحاسبية أن تعيد النظر في معايير الشفافية والإفصاح المحاسبي وتعمل علي تفعيلها لمواجهة تداعيات تلك الأزمة.

(٢) أن تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي بمنظمات الأعمال المصرية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية وتحسين جودتها.

(٣) أن تطوير وتفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي بالشركات يمكن أن يؤدي بكفاءة إلي الحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية وبالتالي حماية حقوق مساهميها من الضياع نتيجة الإفلاس أو الانهيار المالي.

أهمية البحث:-

يرى الباحث أن أهمية البحث تنبع من أن موضوع الشفافية والإفصاح المحاسبي له علاقة مباشرة بمصداقية وموضوعية المعلومات المحاسبية التي تقدمها منظمات الأعمال للمساهمين والمستثمرين والمقرضين وكافة الهيئات والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى ، وبالرغم من تعدد واختلاف التحليلات حول أسباب الأزمة المالية الحالية والأزمات السابقة ، إلا أن الأسباب المشتركة هي أسباب لها علاقة مباشرة بالحوكمة ومبادئها الأساسية المتمثلة في المساءلة والشفافية والإفصاح والنزاهة والعدالة والكفاءة والفعالية ، وهنا تبرز أهمية البحث في أنه يلقي الضوء علي الأهمية القصوى للشفافية والإفصاح المحاسبي ، وهو ما يستلزم ضرورة أن تسعى الهيئات العلمية والمهنية المعنية بالمحاسبة نحو تطوير وتفعيل مبادئ ومعايير الشفافية والإفصاح المحاسبي باعتبارها واحدة من أهم الضمانات الأساسية لاستمرار منظمات الأعمال ، وزيادة قدرتها علي مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية.

منهج البحث:-

يمكن للباحث أن يتناول موضوع البحث بالتحليل والدراسة ، وتحقيقاً لأهداف البحث فإن الباحث اعتمد علي المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تناول الدراسات السابقة الخاصة بكل من الأزمة المالية العالمية وأسبابها والتداعيات والنتائج المترتبة عليها ، وآثارها علي الاقتصاد العالمي ومهنة المحاسبة بصفة عامة ، والشفافية والإفصاح المحاسبي والمشكلات التي تواجه تحقيقها وسبل التغلب عليها بصفة خاصة ، وضرورة تفعيل وتطوير مبادئ ومعايير الشفافية والإفصاح المحاسبي لمواجهة الأزمة المالية العالمية ، والحد من التداعيات والآثار السلبية المصاحبة لتلك الأزمة.

كما اعتمد الباحث علي المنهج التحليلي عند تناول الدور الإيجابي الذي أسهمت به الأزمة المالية ، من خلال لفت الانتباه إلي ضرورة إعادة النظر في معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي لتكون أكثر قدرة علي مواجهة التداعيات والآثار المترتبة علي تلك الأزمة ، وتوفير معلومات محاسبية أكثر مصداقية تضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق المساهمين وحماية حقوق باقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة.

خطة البحث:ـ

وفقاً لمشكلة البحث وانطلاقاً من أهميته وأهدافه وفروضه ، التي يسعى الباحث إلي دراستها وتحقيقها ، يمكن تقسيم البحث إلي المباحث التالية:ـ

المبحث الأول:ـ بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث.

١/١ :ـ دراسات تناولت أهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي ومشكلات تطبيقها.

٢/١ :ـ دراسات تناولت الأزمة المالية وأسبابها المحاسبية والآثار المترتبة عليها.

٣/١ :ـ دراسات تناولت علاقة الشفافية والإفصاح بالأزمة المالية العالمية

المبحث الثاني:ـ دور الشفافية والإفصاح في زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية

١/٢ :ـ مفهوم الشفافية والإفصاح المحاسبي ومشكلاتها ومعوقات تطبيقها.

٢/٢ :ـ مبادئ الإفصاح والشفافية ودورها في زيادة الثقة للتقارير والقوائم المالية.

المبحث الثالث:ـ الجهود المبذولة لتفعيل دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

١/٣ :ـ جهود المنظمات المهنية والدولية في إرساء مبادئ الشفافية والإفصاح.

٢/٣ :ـ جهود بعض الكتاب والباحثين في مجال تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح.

النتائج والتوصيات.

مراجع البحث.

المبحث الأول
بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث

١/١ :ـ دراسات تناولت أهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي ومشكلات تطبيقها.

تناولت العديد من الدراسات الشفافية والإفصاح المحاسبي ومشكلات تحقيقها باعتبارها إحدى مجلات التطوير المؤثرة بدرجة كبيرة في رفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وبالتالي حماية المنظمة من الانهيار ، والحفاظ علي حقوق مساهميها من الضياع ، ونظرا لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، فإن الباحث يمكن أن يوضح ذلك من خلال يتناول بعض هذه الدراسات فيما يلي:ـ

(١) دراسة (شحاته ، د./ محمد عبد الشكور ، ٢٠١٣ م) ، التي تناول فيها الباحث تقييم مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي السابع (IFRS7) بالتطبيق علي أحد البنوك ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدد من النتائج والتوصيات كان من بينها ما يلي:ـ

(أ) ضعف درجة الشفافية والإفصاح عن أهمية الأدوات المالية في البنوك وفقاً لمتطلبات المعيار السابع (IFRS7) من المعايير الدولية للتقارير المالية.

(ب) محدودية الإفصاح عن المخاطر في القوائم المالية المنشورة في قطاع البنوك.

(ج) هناك اختلاف في درجة الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات المعيار السابع (IFRS7) نتيجة عدم وجود التزام في قطاع البنوك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية

(د) ضعف الإدراك لدى الإدارة المصرفية بالبنوك بأهمية تعزيز الشفافية والإفصاح طبقاً لمتطلبات المعيار السابع (IFRS7) من المعايير الدولية للتقارير المالية.

(٢) دراسة (الغملاس ، د./ محمد بن عبد الله ، ٢٠١٣ م) ، التي تناول فيها الباحث دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، وأوضحت الدراسة أن هناك زيادة في درجة الإفصاح والشفافية بعد تأسيس هيئة السوق المالية بالسعودية ، وقد عرض الباحث عدة توصيات منها:ـ

(أ) تفعيل دور هيئة السوق المالية بشكل أفضل بهدف تحسين وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية ، بالرغم من إيجابية دور تلك الهيئة منذ إنشائها.

(ب) ضرورة تشجيع البحوث الخاصة بتطوير جودة الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية وذلك بالتعاون بين هيئة السوق المالية وهيئة للمحاسبين القانونيين السعودية.

(ج) ضرورة تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية من خلال عقد الندوات وورش العمل لأعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركات السعودية.

(٣) دراسة (السلمان ، د./ أحمد بن محمد ، ٢٠١٢ م) ، التي تناول فيها الباحث موضوع جودة المعلومات المحاسبية في الوقت الحالي ، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة والفضائح المحاسبية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أكد البعض أن من أهم أسباب ذلك يرجع إلي عدم توافر المعلومات المحاسبية الموثوق فيها التي تساعد علي اتخاذ القرارات الرشيدة ، وأن الإفصاح المحاسبي لا يفي بمتطلبات المستفيدين ، وأوصت الدراسة في النهاية بضرورة اتخاذ كافة السبل والتدابير اللازمة لزيادة درجة الشفافية والإفصاح المحاسبي من أجل رفع مستوى الإفصاح وتحسين جودة المعلومات.

(٤) دراسة (إبراهيم ، د./ نبيل عبد الرءوف ، ٢٠١٢ م) ، والتي قامت بتسليط الضوء علي نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها هيئة للرقابة المالية وتم تطبيقها علي القوائم المالية المنشورة عام ٢٠١٠ ، من أجل تعزيز الثقة لدى المتعاملين بالبورصة المصرية ورفع مستوى كفاءتها ، وأكدت الدراسة أيضاً علي أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٠ يمثل نموذجاً يحتذى به لترسيخ قواعد الشفافية من أجل استعادة الثقة والاستقرار في سوق الأوراق المالية ، خاصة في ظل الأزمة المالية وتفشي الفساد المالي الذي ظهرت نتائجه بعد ثورة يناير من عام ٢٠١١ م ، وأوصت الدراسة علي ضرورة التزام الشركات وخاصة المسجلة في سوق الأوراق المالية ، بنشر نماذج الإفصاح المحاسبي التي أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية عام ٢٠١٠ ، لما لها من أثار واضحة علي رفع مستوى الشفافية ، وبالتالي رفع كفاءة سوق المال.

(٥) دراسة (غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١١ م) ، والتي تناولت دور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح والفساد المالي ، ومدى إيجابية هذا الدور في مواجهة تلك الممارسات وتوفير معلومات محاسبية أكثر ثقة ومصداقية لكافة أنواع المستخدمين ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج كان من أهمها:ـ

(أ) أن ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة.

(ب) أن تحقيق الشفافية للحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة ، يمكن أن الوصول إليه من خلال المحاور الأربعة التالية:ـ

* **تطوير بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياس والإفصاح المحاسبي.**
* **تطوير الإيضاحات والقوائم الملحقة أو الملاحظات الهامشية.**
* **تطوير نظم المراجعة الداخلية.**
* **بذل العناية المهنية الكافية الخاصة بأعمال بالمراجعة الخارجية.**

(٦) دراسة (النجار ، د./ محمد ، ٢٠٠٩ م) ، والتي تناولت سبل تطوير الإفصاح والرقابة وقواعد القيد في البورصة المصرية ، حيث كانت البورصة المصرية من أكثر أسواق المال العالمية تأثراً بالأزمة المالية العالمية نتيجة لضعف شروط القيد وقواعد الإفصاح ، بالإضافة إلي غياب العقوبات الرادعة في قانون سوق المال المصري ، مما ترتب عليه عدم الشفافية وعدم العدالة في وصول المعلومات المحاسبية للمستثمرين بنفس الدقة وفي نفس التوقيت الذي تصل فيه للمستثمرين الآخرين وباقي المستفيدين.

٢/١:ـ دراسات تناولت الأزمة المالية وأسبابها المحاسبية والآثار المترتبة عليها.

لقد نالت الأزمة المالية الحالية اهتماماً واسعاً من خلال دراسات العديد من الباحثين والكُتاب المحاسبين من حيث تعريفها وأسبابها والنتائج والآثار السلبية لها علي الشركات والمؤسسات المالية والبنوك العالمية باعتبارها ظاهرة هامة فرضت نفسها وألقت بظلالها علي الاقتصاد العالمي ، ونظرا لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت العديد من الجوانب في هذا الموضوع ، فإن الباحث سوف يقوم باستعراض بعض هذه الدراسات فيما يلي:ـ

(١) دراسة (غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١٢ م) ، التي تناولت الأزمة المالية العالمية ومحاسبة القيمة العادلة ، واستعرضت علاقة محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية الحالية ، وحدود الدور الذي اسهمت به محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة ، وانتهت بعرض لكل من الآراء المعارضة ، والآراء المؤيدة للاستمرار في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل انتشار الأزمة المالية والأسانيد التي استند عليها أنصار كل من الاتجاهين من وجهة نظرهم الخاصة في هذا الشأن.

وقد توصلت الدراسة النظرية إلي أن موقف محاسبة القيمة العادلة أصبح مثيراً للجدل ، حيث يصعب القول أنها سبباً أو أنها ليست سبباً فى الازمة المالية العالمية ، فالمشكلة ليست فى القيمة العادلة فى حد ذاتها ، ولكن في التطبيق الخاطئ لها وسوء الجانب الأخلاقي لدي الإدارة وجهات إضفاء الثقة لتحقيق منافعهم الخاصة ، وهو جعل البعض يصل بنا في النهاية إلي أن السبب الرئيسي يرجع إلي نقص الإفصاح والشفافية إلي جانب تعمد الجهات المسئولة بالشركات تطبيق المعايير المحاسبية بصورة خاطئة.

(٢) دراسة (الهجهوج ، د./ حسن بن رفدان ، ٢٠١١ م) ، التي حاولت معرفة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد السعودي من خلال التحليل الكمي والتحليل القياسي باستخدام عدة مؤشرات اقتصادية ، مثل معدل النمو الاقتصادي ، والإيرادات والمصروفات الفعلية للدولة ، ونسبة الدين العام ، والرقم القياسي للأسعار ، وسوق الأسهم الاستثمارات ووفقا للتحليل الكمي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي ، وكانت نتائج نموذج التحليل القياسي أن الاقتصاد السعودي يتأثر بشكل سلبي بالأزمات المالية والاقتصادية في حالة تأثر الاقتصاد العالمي من تلك الأزمات التي ينتج عنها انخفاض النمو الاقتصادي.

(٣) دراسة (المتيم ، د./ محمود أحمد ، ٢٠١١ م) والتي تناولت النتائج السلبية للأزمة المالية علي كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري ، حيث كان من أهمها إفلاس العديد من البنوك والشركات التي بلغ عددها إلي ١١٠ بنكاً ومؤسسة مالية ، إلي جانب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الصادرات وانخفاض معدلات الطلب العالمي عليها (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠١٠ م).

(٤) دراسة (حسين ، د./ بن الطاهر ، محمد ، أ./ بو طلاعه ، ٢٠١٢ م) ، والتي تناول فيها الباحث الجوانب الخاصة بالحوكمة من حيث مفهومها وأهدافها ومبادئها والعوامل التي أدت إلي الاهتمام بها في الآونة الأخيرة ، كما تناول الآثار الإيجابية لتطبيق حوكمة الشركات علي الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية ، وأشار الباحث في نهاية الدراسة إلي أن التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات من شأنه أن يؤدي إلي إنتاج معلومات محاسبية تتسم بالثقة والمصداقية ، وبالتالي تكون ذات جودة وفائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة

بالشركة ، وعلي ذلك فقد أوصى الباحث بضرورة تبني المعايير المحاسبية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية ، وأيضا المعايير المرتبطة بها في مهنة المراجعة ، وهو ما يعزز أهم مبدأ من مبادئ حوكمة وهو الإفصاح والشفافية.

(٥) دراسة (منصور ، د./ أشرف محمد إبراهيم ، ٢٠١١ م) ، والتي تناولت مدى مسئولية المراجعين الخارجيين عن الأزمة المالية الحالية ، واستعرض الباحث من خلال تلك الدراسة ماهية الأزمة المالية وخصائصها ، والأسباب التي أدت إلي اتهام المراجعين الخارجيين بالمساهمة في حدوث الأزمة ، والمقومات التي يتم الاستناد إليها لتفعيل مساهمة مهنة المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية الحالية ، وأي أزمات مالية مقبلة.

(٦) دراسة (الراشد ، أ.د. / وائل إبراهيم ، ٢٠١٠ م) ، والتي استعرض فيها الباحث حقيقة الأزمة المالية الحالية وآثارها المباشرة علي دول الخليج العربي بصفة عامة ، ودولة الكويت بصفة خاصة ، وتناولت الدراسة أنماط إدارة الأزمة والتي تمثلت فيما يلي:ـ

(أ) الاقتراض بتسييل الأصول. (ب) انشاء صناديق استثمارية أو سيادية.

(ج) الاندماج والاستحواذ الانكماشي. (د) احكام أنظمة الرقابة المالية والإدارية.

(هـ) ضخ السيولة عبر البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية.

كما تناولت الدراسة تداعيات الأزمة علي التشريعات المحاسبية ، والتي تسببت في دفع الهيئات العلمية والمهنية المنوط بها صياغة تلك التشريعات نحو القيام بالعديد من الابحاث والدراسات لتطويرها بما يتفق مع متطلبات الأزمة المالية لمواجهة تداعياتها والحد من آثارها السلبية ، وأشارت الدراسة ضمن توصياتها إلي أن الالتزام بالمعايير المحاسبية وإتباع قواعد الشفافية كفيل بإعادة الثقة والاستقرار للأسواق المالية.

(٧) دراسة (مطر ، أ.د / محمد ، وآخرون ، ٢٠١٠ م) ، ودراسة (القشي ، د./ ظاهر ، طبايبية ، أ./ سليمة ، ٢٠٠٩ م) ، والتي حاولت استعراض الآثار الحقيقية لمعايير محاسبة القيمة العادلة علي الأزمة المالية العالمية ومدى تأثير ذلك علي ثقة المستثمرين في الإفصاح المحاسبي ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أن اتهام معايير محاسبة القيمة العادلة بأنها السبب في حدوث الأزمة المالية يعتبر اتهاماً باطلاً ، أكد مجتمع مهنة المحاسبة أن تلك المعايير كانت أحد الأدوات التي كشفت عن عيوب وسوء الإدارة ، ولا علاقة لها بنشوء

الأزمة المالية ، وناشدت الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بضرورة الاطلاع علي الدليل الاسترشادي الخاص بالاستخدام السليم لمعايير القيمة العادلة وتوعية المستثمرين بأهمية تلك المعايير في زيادة درجة الشفافية التي تجعل قراراتهم الاستثمارية ناجحة ، في محاولة منها لاستعادة الثقة في السوق المالي العالمي.

(٨) دراسة (بيداويد ، أ./ جورج توما ، ٢٠١٠ م) ، التي تناولت معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية ، والتي ذكر فيها الباحث أن الأزمة المالية الراهنة فرضت علي الجهات المعنية بعلم المحاسبة أن تعمل علي تطوير هذا العلم من حيث النوعية والأسلوب والمعايير المحاسبية المطبقة ، بهدف الوصول إلي نتائج محاسبية أكثر كفاءة في حل المشكلات التي أفرزتها تلك الأزمة في كافة النواحي والمجالات المالية والاقتصادية.

(٩) دراسة (بسيوني ، د./ محمد سعيد ، ٢٠١٠ م) وقد تناولت الدراسة الجوانب الأساسية للأزمة المالية المعاصرة ، وذكرت أنه رغم اختلاف صور وأنواع الأزمات المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ، إلا أنه هناك عدة العوامل مشتركة نجدها في معظم الأزمات ، منها:ـ

(أ) عدم الملاءمة و عدم التوفيق بين حجم الأصول المملوكة وحجم الالتزامات.

(ب) ضعف الشفافية. (ج) ضعف الإشراف والرقابة.

(د) وجود خلل في تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة. والذي اعتبرته أحد الكتاب (أبو علي ، د./ سلطان ، ٢٠٠٩ م) السبب الأول للاضطراب داخل النظام الاقتصادي.

(١٠) دراسة (Laux , c. & Leuz , c. , 2009) ، والتي أوضحت أن محاسبة القيمة العادلة ليست السبب في الأزمة المالية ، وأنه لا يمكن القضاء علي أوجه القصور بها من خلال تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية ، نظراً لتعدد المشكلات المرتبطة بتطبيق محاسبة التكلفة التاريخية ، وبالتالي يكون من الأفضل تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأنها تعبر أكثر إفصاحاً وأكثر واقعية في قياس القيمة السوقية الحقيقية لعناصر القوائم المالية ، وخاصة أن محاسبة القيمة العادلة لا تمنع من وجود إيضاحات متممة للقوائم المالية يتم الإفصاح من خلالها عن القيم التاريخية الأساسية للأصول التي يتم الاحتفاظ بها.

(١١) دراسة (عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م) والتي توصلت ضمن نتائجها إلي أن الأزمة المالية الحالية مرتبطة بمجموعة من العوامل الأساسية منها استخدام القيمة العادلة

في القياس المحاسبي ، بالرغم من أنه لم يكن هو السبب الرئيسي في ظهور الأزمة في الاقتصاد العالمي ، فبالبحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة نجدها ممثلة في قصور الإدارة وقصور في أساليب وأدوات الرقابة المالية ـ قصور في جهات المسئولة عن إضفاء الثقة والشفافية ـ والتوسع في عمليات الاقتراض والتعامل مع الأدوات المالية المعقدة ـ تدخل السياسة في مجال الأعمال لتحقيق التأييد والمكاسب السياسية وغيرها من الأسباب التي أدت إلي تفاقم الديون وخلق سلسلة من الديون بنفس الضمانات ـ ممارسة الشركات لعمليات إدارة الأرباح وخلق روح من عدم المبالاة لدي المقرضين حول امكانية سداد القروض ، حيث كانت السياسة السائدة هي احصل علي القرض ولا تفكر في السداد.

٣/١:ـ دراسات تناولت علاقة الشفافية والإفصاح بالأزمة المالية العالمية

ونظرا لخطورة تداعيات الأزمة المالية فقد نالت اهتماماً واسعاً باعتبارها ظاهرة هامة فرضت نفسها وألقت بظلالها علي الاقتصاد العالمي ، وقد تجسد هذا الاهتمام في قيام الجهات المعنية باتخاذ بعض الإجراءات وتفعيل بعض المعايير ومن بينها معايير الإفصاح والشفافية في محاولة منها لمواجهة تداعيات الأزمة وتقليل آثارها وسوف يقوم الباحث باستعراض بعض من هذه الدراسات فيما يلي:ـ

(١) دراسة (غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١٣ م) ، والتي تناولت إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ الحوكمة ، وأكدت علي ضرورة الرقابة والتدخل الحكومي لتوجيه الاقتصاد ، من خلال آليات محددة تضمن الالتزام بمبادئ الحياد والشفافية والبعد عن التلاعب لصالح أطراف معينة ، وذكرت الدراسة في نهايتها عدة نقاط ، كان من بينها:ـ

(أ) أن الأزمة المالية كانت نتيجة طبيعية للممارسات والتطبيق الخاطئ ، لمبادئ الحوكمة والتي من بينها الشفافية والإفصاح ، وبالتالي يجب صياغة تلك المبادئ والآليات بصورة محددة بحيث لا تدع مجالاً لتطبيقها بصورة خاطئة.

(ب) أن الحوكمة والمفاهيم الأخلاقية والمسئوليات المرتبطة بها أصبحت في مقدمة اهتمامات الحكومات وصانعي القرار ، نتيجة التداعيات التي فرضتها الأزمة المالية.

(٢) دراسة (غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١٣ م) ، والتي تناولت التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي النظام المالي العالمي والدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في مواجهة تلك التداعيات والقضاء عليها ، كما أكدت تلك الدراسة علي ضرورة

أن يكون هناك نوعاً من الافصاح الإلزامي عن التقارير التي تعدها لجنة المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية التي يتم نشرها في نهاية كل فترة مالية ، بهدف تحقيق الشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة ، لدى المساهمين والمستثمرين وكافة مستخدمي تلك المعلومات ، الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم.

(٣) دراسة (منتدى علوم الإدارة والمحاسبة والضرائب ، ٢٠١٢ م) والتي توصلت إلي أن الأزمة المالية كانت بسبب ضعف ضوابط الرقابة على الأسواق المالية ، واندفاع الكثير من مديريها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة ، لذلك فقد لجأت الخطط الأوروبية لمواجهة الأزمة إلي زيادة رؤوس أموال البنوك وإجبارها على تخصيص أموال لمواجهة تقلبات السوق وتحسين الشفافية والإفصاح وإجراءات الرقابة علي البنوك والشركات.

(٤) دراسة (عبود ، د./ سالم محمد ، ٢٠١٢ م) ، والتي أوضحت أن الأزمة المالية كانت نتيجة للعديد من الأسباب المركبة سواء كانت أسباب سياسية أو اقتصادية أو محاسبية أو أخلاقية ، وتوصلت في النهاية إلي عدد من الاستنتاجات كان من أهمها ما يلي:ـ

(أ) عدم التزام الشركات بتطبيق المعايير والقواعد المحاسبية ، وضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط والأصول ومصادر التمويل المختلفة.

(ب) ضعف الالتزام بمبادئ الشفافية من حيث ملائمة جودة المعلومات ، والتي صاحبها السماح للبنوك بالاندماج وممارسة أنشطة تجارية دون اجراءات محاسبي مقبولة.

(ج) أن معظم الدول التي تعرضت للأزمة المالية كانت تعاني من ضعف النظام المحاسبي والرقابي ، إلي جانب الضعف في الإفصاح والإجراءات المحاسبية المتبعة.

(د) تعمد الجهات المسئولة عن عرض المعلومات المحاسبية اتباع ممارسات لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركات بالتواطؤ مع الجهات المُعدة للمعلومات المحاسبية.

(٥) دراسة (السمران ، د./ هدى فرج ، ٢٠١١ م) والتي تناولت أثر الأزمة المالية علي مخاطر الجهاز المصرفي السعودي ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي مجموعة من التوصيات التي يجب مراعاتها بالنسبة للجهاز المصرفي ، من أهمها:ـ

(أ) ضرورة أن تحرص البنوك علي الاستثمار في مجالات ذات عائد مضمون.

(ب) ضرورة اتخاذ كافة التدابير لمواجهة الأزمات المالية المتوقع حدوثها.

(ج) تبني نظام للحوكمة يضمن تحقيق أفضل درجات الشفافية والإفصاح المحاسبي.

(٦) دراسة (سلوم ، د./ حسن عبد الكريم ، نوري ، د./ بتول محمد ، ٢٠١١ م) ، والتي أظهرت أنه من الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية هي عدم الشفافية وعدم المصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية ، بالإضافة إلي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة ، وخاصة الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول ، والتي أدت إلي نشوء الأزمة.

(٧) دراسة (زغدار ، د./ أحمد ، ٢٠١١ م) ، والتي استعرضت كل من مصطلحات الإفصاح والشفافية والحوكمة من حيث المفهوم والأهداف ومعوقات التطبيق ، ودورها في مواجهة الأزمات المالية العالمية ، ومدى توفرها في الفكر الإسلامي ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدة نتائج كان من أبرزها أنه يمكن لمنظمات الأعمال أن تتجنب الأزمات المالية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية ، كما أوصت الدراسة بما يلي:ـ

(أ) ضرورة العودة إلي مفاهيم الدين الإسلامي والاسترشاد بمبادئه الغراء لأنها توفر الأمانة والعدل والمساواة.

(ب) ضرورة أن يحظى موضوع الإفصاح والشفافية ومبادئ الحوكمة بالاهتمام المناسب بعد ثبت بالأدلة أن انهيار العديد الشركات يرجع إلي عدم تطبيق هذه المبادئ.

(ج) ضرورة أن تهتم الجمعيات المهنية والباحثين بموضوع الإفصاح والشفافية من وجهة نظر الفكر الإسلامي ، وأن تتبني الشركات تمويل هذه الأبحاث ومكافئة القائمين بها في هذا الاتجاه ، حيث يعتبر الصدق والإفصاح من أبرز معايير الفكر الإسلامي.

(٨) دراسة (العكر ، أ./ معتز برهان جميل ، ٢٠١٠ م) ، والتي تناول فيها الباحث العلاقة بين الإفصاح والشفافية والأزمة المالية ، وذكرت أن تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح يزيد من القدرة علي المساءلة ، ويؤدي إلي ما يسمى " حلقة المعلومات والشفافية " ، وهو ما يعني أن الإفصاح يؤدي إلي الشفافية ، والشفافية تؤدي إلي تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، كما أوضحت الدراسة ضرورة الشفافية لتطبيق الحوكمة الفعالة والسليمة ، وأن الشفافية والإفصاح والوضوح لدي الشركات والبنوك والمؤسسات المالية تمنع الفساد والتلاعب والمضاربة وبالتالي تجنبها الكوارث والأزمات المالية والاقتصادية ، وقد أوصت الدراسة في نهايتها علي ضرورة التزام البنوك بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ، وخاصة المتعلقة منها بالإفصاح في البنوك.

(٩) دراسة (العراقي ، أ./ عمرو ، ٢٠١٠ م) ، والتي أشارت إلي أن الانهيار المالي يرجع إلي الفساد الإداري والمحاسبي ، ممثلة في نقص القدرة علي الإشراف والرقابة ، وأيضاً نقص الشفافية نتيجة عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الشفافية والإفصاح المحاسبي ، كما أبرزت الدراسة أن النظام الأمريكي لم يستفيد من الدروس السابقة التي أكدت أن غياب الإفصاح والشفافية كانت سبباً رئيسياً في العديد من الأزمات المالية السابقة ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أنه من أسباب حدوث الانهيار المالي للعديد من الشركات هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية ، وعدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات.

(١٠) دراسة (هباني ، أ./ الهادي إدريس ، ٢٠٠٩ م) ، والتي أكدت علي وجود علاقة مباشرة بين الأزمة المالية والمبادئ والمعايير الأساسية للحوكمة ، ومنها الشفافية والإفصاح والنزاهة ، وذكرت أن أسباب الأزمة المالية لا تخرج عن الأسباب التالية:ـ

(أ) ضعف أو غياب الحوكمة في النظام المالي العالمي ، وعدم الالتزام بتطبيق أهم مبادئها وهي الشفافية والإفصاح.

(ب) انتشار الفساد المالي في معظم المؤسسات التي لها علاقة بالقطاع المالي سواء كانت أجهزة رقابية أو شركات أو مؤسسات مالية ، وما ترتب عليه من ارتكاب جرائم مالية.

(ج) غياب دور مراقبة المخاطر في الهيئات الرقابية والشركات والمؤسسات المالية.

(١١) دراسة (عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م) والتي تناولت دور محركات الأداء في تفعيل وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمة المالية الحالية ، وأوضحت أنه:ـ

ـ هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمة المالية الحالية ، وخاصة في ظل وجود مؤشرات تؤكد زيادة عمليات الغش وتدني المستوى الأخلاقي وعدم تفعيل دور لجان المراجعة.

ـ هناك العديد من الانتقادات التي وجهة للمراجعة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالتقرير عن فعالية عملية إدارة الخطر علي الرغم من تأكيد معايير المراجعة الداخلية علي هذا الدور.

ـ أن الأزمة المالية كان لها مساهمة إيجابية حول إعادة النظر في تفعيل الدور الحقيقي لكل من مبادئ حوكمة الشركات ـ والتي من بينها الشفافية والإفصاح ـ والمراجعة الداخلية وتوجيه الاهتمام للعديد من الجوانب الهامة بها.

(١٢) دراسة (السقا ، د./ السيد أحمد ، ٢٠٠٩ م) والتي أبرزت مدى التفاعل بين الأزمات المالية العالمية وأدبيات المحاسبة والمراجعة كآليات رقابية من خلال الربط بين حدوث وتكرار الأزمات المالية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة ، وذكرت الدراسة أن الأزمات المالية العالمية تُعتبر عرض لمرض ، تمثل في ضعف الشفافية وآليات الرقابة ، وعدم تفعيل دور لجان المراجعة ومبادئ حوكمة الشركات ، وطالبت هيئة سوق المال بتطبيق مبادئ الحوكمة ، وتطوير مفاهيم استقلالية المراجعة ، حيث لخصت هيئة تداول الأوراق المالية المشكلة في أن :- " المراجعين هم عيون الجمهور علي عملية إعداد التقارير المالية ، ويجب أن تكون أمانة هذه المعلومات التي تحتويها تلك التقارير لها الأولوية القصوى وأن تعرض بأفضل درجة من درجات الاستقلال والشفافية ".

(١٣) دراسة (مخلوف ، أ./ أحمد ، ٢٠٠٩ م) ، والتي تناولت كل من:ـ الحوكمة من حيث مفهومها وأهدافها ومبادئها ، والإفصاح من حيث مفهومه وتعريفه وأنواعه ، كما تناولت الشفافية من حيث نشأتها ومبادئها وأهدافها ومعوقات تحقيقها ، ثم تناولت أيضاً التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية علي بعض الدول العربية ، وتوصلت في نهايتها إلي عدة نتائج كان من أبرزها ما يلي:ـ

(أ) أن تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية يجنبها الأزمات المالية بدرجة كبيرة ، لقدرتها علي إنتاج قوائم مالية تعبر بصدق عن الواقع المالي الحقيقي.

(ب) أن النظم الاقتصادية الإسلامية لم تتعرض إلي أزمات كالتي تشهدها النظم الرأسمالية ، نتيجة تفعيل تداول الأموال وعدم الاحتكار وتطبيق الزكاة والتكافل الاجتماعي

(ج) ضرورة أن يحظى موضوع الإفصاح والشفافية بالاهتمام المناسب ، باعتبار أن عدم تطبيقها يعد سبباً رئيسياً لانهيار كبرى الشركات العالمية.

بعد استعراض الدراسات السابقة فإن الباحث يمكن أن يسجل الملاحظات الأساسية التالية:ـ

(١) أنه بالرغم من الآثار السلبية التي نتج عنها انهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية نتيجة الأزمة المالية الحالية ، إلا أنه يحسب لها بعض الإيجابيات منها:ـ

(أ) سلطت الأضواء علي أوجه القصور في المعايير المحاسبية ، وهو ما جعل الجهات المسئولة عن صياغة وتطوير تلك المعايير تعيد النظر فيها بصورة تضمن التطبيق

الصحيح لها ، وهو ما ينعكس بالإيجاب علي ضمان تحقيق الشفافية والإفصاح بدرجة أفضل ، وبالتالي توفير معلومات دقيقة للمساهمين وكافة أصحاب المصالح.

(ب) أوجدت نوعاً من التفاعل بين ما يحدث من تغيرات وأزمات مالية ، وإجراءات وضع المعايير التي تضمن عدم الإضرار بالأوضاع المالية لمنظمات الأعمال ، وذلك من خلال محاولة القضاء علي تلك الأزمات ، والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنها.

(ج) بالرغم من كل المساوئ والسلبيات التي تسببت فيها الأزمة المالية ، إلا أنها كانت ومازالت أداة الضغط الفاعلة علي كافة الجهات المسئولة عن وضع تطوير مبادئ حوكمة الشركات لضمان التطبيق السليم لتلك المعايير والمبادئ وتفعيلها.

(٢) أن العديد من الدراسات والأبحاث بعد ظهور الأزمة المالية كان لديها شبه إجماع علي أن مهنة المحاسبة والمراجعة ساهمت بصورة كبيرة في تفشي تلك الأزمة ، سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

(٣) هناك شبه إجماع لدي معظم الدراسات التي تناولت موضوع علاقة الأزمة المالية بالجوانب المحاسبية علي أن الأسباب الرئيسية للأزمة تمثلت في النقاط التالية:ـ

(أ) ضعف الجانب الأخلاقي في المعاملات الاقتصادية ، وهو ما نتج عنه ضعف الثقة والشفافية في المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها للمساهمين والأطراف الأخرى.

(ب) عدم الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ـ وعلي رأسها الإفصاح والشفافية ـ وما ترتب عليه من عدم القدرة علي وضع قواعد وإجراءات صارمة يمكن من خلالها إحكام السيطرة وضمان تحقيق مصالح كافة المستفيدين وحماية حقوقهم.

(٤) ضرورة التأكيد علي عدم الانسياق وراء التطور السريع في استخدام المشتقات المالية وباقي الأدوات المالية الجديدة في البورصات والمؤسسات المالية العالمية بدون ضوابط صارمة ، بعد ما ثبت الأدلة أنها كانت لها دورها بارزاً في حدوث الأزمة المالية.

(٥) بالرغم من أن بعض الاتهامات أشارت إلي أن المعيار المحاسبي رقم (١٥٧) الخاص بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، كان من الأسباب الرئيسية وراء حدوث الأزمة المالية ، إلا أن العديد من الدراسات أكدت أن الحقيقة غير ذلك ، مستندين في ذلك إلي أن المعيار المحاسبي رقم (١٥٧) نص علي ما يلي:ـ

(أ) ضرورة أن تكون تقديرات القيمة العادلة موضوعية وعلي درجة عالية من الثقة والمصداقية ، من خلال جهات مستقلة ومتخصصة في عمليات التقييم.

(ب) تتحمل الإدارة المسئولية كاملة في حالة وجود أي تقديرات غير موضوعية تم تحديدها من خلال جهات عير محايدة ولا تتمتع بالنزاهة أو الشفافية.

(٦) لاحظ الباحث أن بعض الدراسات التي اتهمت تطبيق محاسبة القيمة العادلة بأنها كانت من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية ، قد ذكرت أن هذا كان بسبب أن المحاسبين الذين قاموا بتطبيق محاسبة القيمة العادلة كانوا غير مؤهلين بدرجة كافية لكي يتمكنوا من قياس القيمة العادلة لكي تعبر عن حقيقة قيم الأصول أو الالتزامات غير النقدية بالشركة.

(٧) يري الباحث أنه لا يجب أن تتحمل المعايير المحاسبية أسباب الأزمة المالية ، وخاصة إذا كانت معظم المؤشرات تشير إلي أن الأزمة المالية كانت بسبب نقص الإفصاح والشفافية بالإضافة إلي قيام الإدارة بممارسات خاطئة في تطبيق المعايير المحاسبية ، وليس بسبب وجود قصور في المعايير نفسها.

(٨) هناك دراسات عديدة أكدت أن التطبيق الخاطئ لمبادئ الحوكمة ـ والتي من بينها مبدأ الشفافية والإفصاح ـ أو عدم تطبيقها نهائياً يعد من الأسباب الرئيسية لظهور الأزمة المالية ، وهذا ما جعل العديد من الجهات المعنية بصياغة وتطوير المعايير والمبادئ المحاسبية تعمل علي إعادة النظر في مبادئ الحوكمة والإجراءات اللازمة لتطبيقها في الشركات لضمان تطبيق تلك المبادئ بصورة سليمة.

وهنا يرى الباحث أن الفرض الأول من فروض البحث تحقق ، في هذه الجزئية من البحث ، وهو أن الأزمة المالية الحالية تعتبر تحدياً رئيسياً يستوجب علي الجهات المسئولة والمعنية بالمعايير المحاسبية أن تعيد النظر في معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي وتعمل علي تفعيلها لمواجهة تداعيات تلك الأزمة.

المبحث الثانى

دور الشفافية والإفصاح المحاسبى فى زيادة الثقة فى التقارير والقوائم المالية.

بعد أن قام الباحث بعرض العديد من الدراسات التي تناولت الشفافية والإفصاح المحاسبي والفائدة التي يمكن تتحقق لمنظمات الأعمال عند التطبيق السليم لمبادئ الإفصاح والشفافية ، والدور الإيجابي لتطبيق تلك المبادئ في زيادة الثقة لدي المساهمين وباقي الأطراف الأخرى في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية وهو ما ينعكس بدوره علي دعم قدرة الشركة في مواجهة الأزمات المالية والتداعيات والآثار السلبية المصاحبة لها ، وبالتالي فإن الأمر يتطلب إلقاء الضوء بشكل مختصر علي الإطار النظري لمفاهيم الشفافية والإفصاح من حيث طبيعتها وأهميتها ومشكلات تحقيقها ، ودورها في تحقيق الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية ، وبناءً علي ما سبق فإن الباحث سوف يتناول هذا المبحث في النقاط التالية:ـ

(١) مفهوم الشفافية والإفصاح وأهميتها ومزايا ومشكلات تطبيقها.

(٢) مبادئ الإفصاح والشفافية ودورها في زيادة الثقة للتقارير والقوائم المالية.

١/٢:ـ مفهوم الشفافية والإفصاح وأهميتها ومزايا ومشكلات تطبيقها.

١/١/٢:ـ مفهوم الشفافية والإفصاح المحاسبى:ـ

هناك العديد من وجهات النظر التي تناولت مفهوم الشفافية وطبيعتها في العديد من المجالات ، إلا أنه ما يهمنا في هذا المقام هو مفهوم الشفافية والإفصاح من وجهة النظر المالية والمحاسبية ، والتي تناولتها العديد من الدراسات والكتاب المحاسبين (لطفي ، د./ أمين السيد أحمد ، ٢٠٠٥ م) الذي عرف الشفافية بأنها تعني " مبدأ خلق بيئة يمكن من خلالها توفير معلومات مالية عن القرارات والتصرفات والظروف القائمة بالشركة ، بحيث يتم توصيل هذه المعلومات بسهولة وأن تكون قابلة للفهم بالنسبة لكافة الأطراف المستفيدة بالسوق " ، وبالتالي فالشفافية معناها توفير الإفصاح الكافي بغرض مساعدة كافة المستخدمين في اتخاذ القرارات.

وفي دراسة (Frank , B. , et al. , 2004) ذكر الكاتب أن مفهوم الشفافية يعني حصول المستخدم الخارجي علي نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة ، بحيث أن تلك المعلومات تجعل المستخدم الخارجي قادراً علي رقابة الإدارة.

أما دراسة (حماد ، د./ طارق عبد العال ، ٢٠٠٥ م) فقد ذكرت أن الشفافية تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث داخل الشركة ، بحيث يؤدي ذلك إلي تحسين التقارير والقوائم المالية الخارجية في الشركة.

كما عرف باحث آخر (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٨) الشفافية علي أنها:ـ قدرة الشركة علي نشر المعلومات المالية وغير المالية والتي تتصف بالملائمة والمصداقية من خلال القوائم المالية وباستخدام كل الأساليب التكنولوجية الإعلامية لضمان وصولها إلي كافة المستخدمين الداخليين والخارجيين بشكل عادل وفي الوقت المناسب ، وذلك لتحقيق الرقابة علي أداء الشركة ودعم الثقة والمصداقية ، للمساعدة في اتخاذ القرارات دون الإضرار بأي طرف ".

كما تناولت دراسة أخرى تعريف الإفصاح والشفافية (غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١١ م) ، والتي عرفت الشفافية بأنها:ـ " عملية عرض البيانات الداخلية بالمنظمة بوضوح كامل ، بالإضافة إلي الإفصاح عن المعلومات المؤثرة علي أسعار الأسهم في التوقيت المناسب بحيث لا يحقق أي طرف من الأطراف مكاسب غير عادية علي حساب باقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة ".

كما تناولت دراسة أخرى مفهوم الإفصاح (عبود ، د./ سالم محمد ، ٢٠١٢ م) وذكرت أن الإفصاح يعد وليد انفصال الملكية عن الإدارة ، والذي يعني " اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تساعدها في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة ".

وبفحص الباحث للتعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة عن مفهوم وطبيعة الإفصاح والشفافية يمكن أن يسجل الباحث الملاحظات التالية:ـ

(١) أن مفهوم الشفافية يعني الإفصاح الكامل ، بهدف رفع الكفاءة وتحقيق الاستقرار النسبي في سوق الأوراق المالية ، وتقليل انتشار الشائعات.

(٢) الشفافية معناها توفير معلومات إضافية بجانب المعلومات المحاسبية الإلزامية المنشورة بالقوائم المالية ، بهدف تحسين الخدمات المقدمة لكافة الأطراف ذات العلاقة.

(٣) الشفافية تعني تفسير المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية باستخدام طرق التحليل والمؤشرات المالية المختلفة ، بهدف تحقيق الوضوح وتحسين جودة تلك المعلومات.

(٤) أن تحقيق الشفافية يتطلب توفير معلومات محاسبية يجب أن تتوفر فيها خاصيتين أساسيتين هما ، المصداقية والتي تهدف إلي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، والملائمة حتى تصبح المعلومات أكثر فائدة للمستخدمين.

(٥) أن الشفافية يجب أن تكون قادرة علي توفير الإفصاح الكامل ، الذي يضمن تحقيق العدالة ، وعدم الإضرار بمصالح أي من المستفيدين لصالح أي مستفيد من المستفيدين الآخرين.

٢/١/٢ :ـ <u>أهداف ومزايا تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي</u>:ـ

تناولت العديد من الدراسات أهداف ومزايا تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي لمنظمات الأعمال (Lee , Y. B. , 2012) و (Cheng , Q. & Lo , K. , 2006) و (السعدني ، د./ مصطفي حسن بسيوني ، ٢٠٠٧) و (الغملاس ، د./ محمد بن عبد الله ، ٢٠١٣) و (شحاته ، د./ محمد عبد الشكور ، ٢٠١٣) و (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٨) و (عبد الملك ، د./ أحمد رجب ، ٢٠٠٦) ومن خلال تحليل الباحث تلك الدراسات فقد توصل إلي أن أهداف ومزايا تحقيق الشفافية والإفصاح يمكن حصرها في النقاط الأساسية التالية:ـ

(١) أن تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي يمثل وسيلة لتأكيد أن كافة الأطراف المعنية بالشركة قد حصلت علي المعلومات الحقيقية والصحيحة والمكتملة وفي الوقت المناسب

(٢) أنها تعمل علي زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المتممة بحيث يؤدي إلي تحسين الإفصاح في الشركات ، فعدم توافر هذه المعلومات للمستثمرين يجعلهم في حالة لا يستطيعون فيها اتخاذ القرارات السليمة.

(٣) أنها تحد من التصرفات التي تتبعها الإدارة لتحقيق مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح المنظمة أو مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وبالتالي تؤدي إلي منع الإدارة من الاتجار بالمعلومات الداخلية في الشركات ، وهذا من شأنه أن يمنع تحقيق مصلحة فئة معينة علي حساب الفئات الأخرى.

(٤) أنها تتطلب الإعلان عن الأسباب التي تؤدي إلي التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبالتالي فهي تساعد في القضاء علي المعلومات المضللة التي قد تنشر بالقوائم المالية ويعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

(٥) أنها تحارب الفساد وما يترتب عليه من انهيارات أو أزمات مالية ، حيث أثبتت إحدى الدراسات أن العلاقة بين الشفافية والإفصاح وانتشار الفساد المالي هي علاقة عكسية ،

فكلما زادت مؤشرات الشفافية والإفصاح كلما انخفضت احتمالات انتشار الفساد ، لأن الفساد لا يتفشى إلا في بيئة منخفضة أو عديمة الشفافية.

(٦) أنها تستوجب توفير معلومات إضافية عن البنود التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ، إلي جانب معلومات إضافية أخرى لم تتضمنها تلك القوائم ، وهذا يؤدي إلي زيادة الكفاءة المالية علي مستوى الشركات والحد من احتمالات وقوع الأزمات المالية.

٣/١/٢:ـ <u>مشكلات تحقيق الشفافية والإفصاح ومقترحات علاجها</u>:ـ

تعتبر القوائم والتقارير المالية هي الأداة أو الوسيلة الرسمية التي تعتمد عليها الشركات في توصيل المعلومات المحاسبية إلي كافة مستخدمي تلك المعلومات ، ولذلك أصبح من الضروري العمل علي اتخاذ التدابير اللازمة ووضع المعايير المناسبة لتحقيق الشفافية المطلوبة من خلال الإفصاح الكامل الذي يوفر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين ، وخاصة أن معايير الأداء المهني نصت علي ضرورة تحقيق الإفصاح والشفافية ، استناداً منها علي أن غياب الإفصاح الكافي والشفافية كانت من أهم أسباب زيادة حدة الأزمة المالية واستمرارها حتى الآن.

من هنا يتضح للباحث أن تحقيق الشفافية والإفصاح الكافي أصبح من الأمور اللازمة للشركات نظراً لأهميتها لكافة الأطراف والمستخدمين ، وبالرغم من ذلك لم يتم اتخاذ أي إجراءات إلزامية في مصر لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتحقيق الشفافية المطلوبة ، نظراً لوجود بعض المشكلات التي تعترض تحقيق الشفافية بالصورة المناسبة ، وقد ذكرت بعض الدراسات (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٨) و (زغدار ، د./ أحمد ، ٢٠١١) أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق الإفصاح والشفافية بالصورة المناسبة ، ففي إحدى الدراسات السابقة تم حصر معوقات تطبيق الشفافية فيما يلي:ـ

(١) الفساد الحكومي والمالي:ـ حيث اتسمت المؤسسات الحكومية بالسيطرة علي وسائل الانتاج والتخطيط المركزي ، بالإضافة إلي أن وجود علاقة قوية بين رأس المال والسياسيين ساعد بصورة مباشرة علي عدم تطبيق الشفافية.

(٢) العولمة:ـ حيث توجد علاقة عكسية بين الشفافية والعولمة ، فالشفافية في حد ذاتها وسيلة وليست غاية ، هدفها اظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

(٣) الجهل وتدني المستوى الثقافي:ـ والذي ينعكس علي إدراك المنتجين أو المستهلكين لأهمية الشفافية بالنسبة لهم ، فكل ما يشغلهم هو الحصول علي المنتج أو الخدمة بأقل الأسعار.

(٤) غياب الإطار القانوني وضعف آليات تطبيقه:ـ مما يؤدي إلي زيادة المشكلات وتفاقمها.

(٥) غياب الحياة البرلمانية السليمة:ـ وبالتالي عدم توفير الشفافية بالصورة التي تدعم حماية حقوق المؤسسات المالية والمجتمع بصفة عامة.

وبالإضافة إلي معوقات الشفافية السابق ذكرها ، فإن تحقيق الشفافية يمكن أن يواجه ببعض المشكلات ، والتي يمكن عرضها فيما يلي:ـ

(١) عدم توفر الخبرة اللازمة بدرجة كافية لتحقيق الشفافية:ـ ففي الدول النامية غالباً ما يكون المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ليس لديهم الخبرة الكافية في الجوانب المحاسبية والاقتصادية ، وبالتالي لا يستطيعون استيعاب المعلومات التفصيلية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لتحقيق الشفافية ، وتكون عبءً عليهم لا يمكنهم استغلاله بصورة اقتصادية ، وهنا نجد أن تلك المعلومات تصبح عائقاً أمام تحقيق الأهداف وتصبح تكلفتها تكلفة ضائعة بالنسبة للمنظمة ، وهذا علي عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يستطيع المستخدمين تحقيق استفادة إيجابية من استخدام المعلومات المنشورة وفقاً للشفافية.

وهنا يؤكد الباحث أن اكتساب الخبرة الاقتصادية والمحاسبية يمكن تحقيقه بالتدريب أو الممارسات العملية طالما أن الأشخاص لديه الاستعداد لاكتساب تلك الخبرة ، وبالتالي لا يجب أن يكون عدم توفر الخبرة سبباً أو زريعة تستند عليها الإدارة في عدم تحقيق الشفافية ، بل وإتباع ممارسات تحقق أهدافها الخاصة علي حساب مصلحة الأطراف الأخرى.

(٢) اختلاف وتعارض المصالح بين مجلس الإدارة والمساهمين:ـ نتيجة ربط حوافز ومكافآت مجالس الإدارة في أغلب الشركات بنتيجة النشاط في نهاية الفترة المالية ، وهذا يدفع الإدارة لإتباع ممارسات من شأنها التأثير علي كمية ونوعية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها لتحقيق مصالحها ، وهو ما يقف حائلاً كبيراً أمام تحقيق الشفافية التي تضمن إيجاد نوع من التوازن بين مصالح الإدارة وباقي الأطراف الأخرى ، ويرى الباحث لتجنب هذه المشكلة أنه يجب مراعاة النقط التالية:ـ

*** أن يتم التعاقد مع أعضاء الإدارة بمرتب ثابت ، وأن لا يتم ربط مكافآتهم وحوافزهم بنشاط الشركة ، وهذا من شأنه أن يحقق الأمان للمديرين ويدفعهم نحو تقديم الإفصاح الحقيقي وعرض المعلومات المحاسبية الدقيقة في التوقيت المناسب.**

*** أن يتم ربط حوافز إضافية للمديرين بقيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية وبمستوى جودة ومصداقية المعلومات لتشجيعهم علي تقديم معلومات صحيحة دون إخفاء أو تحريف ، وهو ما يساهم بإيجابية في تحقيق الشفافية ودعم الموقف التنافسي للشركة.**

*** وضع وتغليظ الشروط الجزائية بعقود المديرين في حالة تعمدهم تقديم معلومات مضللة للأطراف الأخرى ، وهو يعلم أنها معلومات غير صحيحة.**

(٣) تمثل حائلاً أمام تحقيق الميزة التنافسية:ـ حيث يرى البعض أن تحقيق الشفافية في الإفصاح المحاسبي يضعف القدرة التنافسية للشركة في مواجهة الشركات الأخرى ، وهذا من منطلق أن تحقيق الشفافية يعد من قبيل إفشاء الأسرار الذي يدفع المنافسين إلي استغلاله في تخطيط سياساتها المستقبلية وتحقيق مصالحها الخاصة ، وبالرغم من أن هناك العديد من الآراء التي تؤيد هذا الاتجاه ، إلا أنه هناك اتجاه آخر معاكس ـ ويؤيده الباحث ـ يرى أن الشفافية تعتبر من الأمور المحفزة للمنافسة ، ولكن مع مراعاة النقاط التالية:ـ

*** ضرورة مراعاة التوازن بين تحقيق الشفافية وعدم الإضرار بمصالح الشركة في مواجهة الشركات المنافسة.**

*** بالنسبة للمعلومات التي تؤثر علي مصلحة الشركة وتكون محل اهتمام الشركات المنافسة فإن يمكن الإفصاح عنها بصورة إجمالية ، مثل معلومات تحسين الجودة وتطوير الخطط الاستراتيجية وفتح أسواق جديدة ، فمثل هذه المعلومات يجب الاتفاق علي الإفصاح عنها بأسلوب يضمن تحقيق الشفافية وفي الوقت نفسه تقديمها ـ فقط ـ للفئات المعنية بها.**

(٤) تكاليف إضافية نتيجة تحقيق الشفافية والإفصاح:ـ فمن المعروف أن أي عائد لابد أن يقابله تكاليف ، وبالتالي فإن الإفصاح المعلومات محاسبية أو غيرها لابد أن يقابله تكلفة ، وهنا يجب الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار نظام ما لتحقيق الشفافية ، وبالرغم من وجاهة هذا المنطق فأن أحد الكتاب (لطفي ، د./ أمين السيد أحمد ، ٢٠٠٥ م) يرى أن هناك صعوبة في تتبع تكاليف وعوائد الإفصاح نظراً لتعدد المستخدمين واختلاف أهدافهم وهو ما يمثل عائقاً لتحقيق التوازن في هذا المجال ، وهنا يؤكد الباحث علي عدة نقاط أساسية ، أهمها:ـ

*** أن تحقيق الشفافية يرفع من درجة المصداقية والثقة في المعلومات التي تقدمها المنظمة للمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ، وهو ما يؤدي في النهاية إلي تحقيق عائد يفوق التكلفة المترتبة علي ذلك خاصة في الأجل الطويل.**

*** أن تحمل الشركة تكلفة إضافية لتحقيق الشفافية من خلال الإفصاح الكافي ، أفضل بكثير من تعرضها للمشكلات والأزمات نتيجة انتشار الشائعات بسبب نقص الشفافية ، وهو ما يُعرض مركزها المالي للخطر.**

ويري الباحث أنه بالرغم من المعوقات والصعوبات السابقة التي يمكن أن تقف حائلاً أمام تحقيق الشفافية من خلال الإفصاح الكافي ، إلا أن هذه المعوقات لا يجب أن تحول دون الاستفادة من الإيجابيات والمزايا التي المرتبطة بتحقيق الشفافية من خلال زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية ، ومساعدة المساهمين وكافة الأطراف الأخرى في اتخاذ القرارات الصحيحة ، بالإضافة إلي دورها الهام والضروري في محاربة الفساد والحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية السائدة.

٢/٢ :ـ مبادئ الإفصاح والشفافية ودورها في زيادة الثقة للتقارير والقوائم المالية.

لقد تضافرت الجهود بين مجموعة من منظمات المجتمع الدولي التي تهدف إلي تحقيق أكبر قدر من الشفافية والإفصاح لدى المؤسسات المالية الدولية (منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٨) ، وأسفرت تلك الجهود عن صياغة مسودة أطلق عليها اسم " ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية " ، وتضمن هذا الميثاق علي تسعة مبادئ أساسية يجب أن تتبناها المؤسسات المالية الدولية ، وقد كان من أهم تلك المبادئ ما يلي:ـ

(١) <u>الحق في الحصول علي المعلومات</u>:ـ والذي يعد من حقوق الإنسان الأساسية ، فأي شخص له الحق في الحصول علي المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية الدولية ، بغض النظر عن ما إذا كانت المعلومات تتعلق بالقطاع العام أو القطاع الخاص.

(٢) <u>الإفصاح التلقائي عن المعلومات</u>:ـ وفقاً لهذا المبدأ يجب علي المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بالإفصاح تلقائياً عن المعلومات دون أن تطلبها أي جهة ، من خلال نشر المعلومات الكافية هياكلها المالية والإجراءات والسياسات المتعبة في عمليات صنع القرار.

(٣) <u>الإفصاح عن المعلومات المفيدة في صنع القرار</u>:ـ وهذا يعني أنه علي المؤسسات المالية أن تنشر المعلومات التي تسهل المشاركة في صنع القرار ، بما فيا المسودات والوثائق.

(٤) <u>الحق في طلب المعلومات</u>:ـ بمعنى أنه من حق أي شخص أن يطلب المعلومات التي يحتاج إليها ، وأن يحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية ببساطة وأقصى سرعة وبأقل تكلفة أو مجانية ، وألا توجد أي استثناءات إلا في أضيق الحدود.

(٥) أن تكون الاستثناءات محدودة:ـ بحيث لا يجوز رفض طلب المعلومات إلا في حالة ما إذا ثبت للمؤسسات المالية الدولية أن الإفصاح عن المعلومات سوف يلحق ضرراً كبيراً بمجموعات المصالح المحددة ، وأن هذا الضرر يضاهي أو يفوق الاهتمام العام بالإفصاح.

وبالنظر إلي المبادئ السابقة يجد الباحث أنه كان الغرض ألأساسي منها هو تحقيق أهداف منظمة الشفافية الدولية ، وهي:ـ

(١) محاربة الأزمات والفساد المالي والحد من انتشاره وخاصة في الأوساط الاقتصادية.

(٢) تبني تشريعات ديمقراطية في الدول النامية ، ومساعدتها في محاربة الاستبداد.

(٣) دعم وتعزيز النظم العالمية لتحقيق مبدأ المساءلة والإفصاح الأمثل.

(٤) حرية الحصول علي المعلومات المفيدة بدون تكلفة أو بأقل التكاليف الممكنة.

ونظراً لأهمية الأهداف السابقة ، فقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالإفصاح والشفافية لزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات ، وتنمية الوعي لدي المساهمين والمستثمرين حيث تعتمد قراراتهم بشكل كبير علي ما تنشره الشركات من معلومات في القوائم المالية ، وقد ذكرت إحدى الدراسات في هذا المجال (الغملاس ، د./ محمد بن عبد الله ، ٢٠١٣) أن الإفصاح المحاسبي في حال توفره يحقق جواً من الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية ، لأنه يضفي نوعاً من الثقة في المعلومات المنشورة في القوائم المالية لدي المستثمرين ، وقد تعددت التعريفات الخاصة بالإفصاح والشفافية التي تبرز دورها في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية ، فمثلاً:ـ

(١) الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) ذكرت أن " الإفصاح العام هو إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية مضللة ".

(٢) أشارت إحدى الدراسات (Shimshack , J. , 2008) أن الإفصاح الشامل يدعم مدى قدرة الشركة علي توفير البرامج التي تستخدم في حالات الطوارئ ، الأمر الذي يساعد في تنفيذ خطط الشركة في الحالات الطارئة دون أن تتأثر بذلك خططها التشغيلية أو الاستراتيجية ، كما عرف الشفافية بمدى قدرة الشركة علي مراجعة السياسات التي تنظم وتحكم نشاطها ، وبما يمكنها من وضع إطار للعمل يساعد في فحص السياسات التي تطبقها الشركة والاستفادة من الدروس والتجارب السابقة.

(٣) تناولت إحدى الدراسات (خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٨) أهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي في دعم وزيادة الثقة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية ، وذكرت أن الشفافية تهدف إلي توفير المعلومات الدقيقة التي تحتاج إليها الشركات ، بينما الإفصاح المحاسبي بمعناه الواسع يمثل الأداة التي تعتمد عليها الشفافية لتحقيق أهدافها ، ولذلك يجب أن يكون الحديث عن الشفافية ملازماً للحديث عن الإفصاح المحاسبي بسبب الارتباط المباشر بينهما ، وفي هذا الإطار أشار البعض (Mensah , et al. , 2006) أن تحقيق الشفافية من خلال مفاهيم الإفصاح المتنوعة ـ الإفصاح الانتقائي والإفصاح الكافي والإفصاح العادل والإفصاح الكامل والإفصاح الإداري والإفصاح الحوكمي ـ هي أداة من أهم أدوات إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المالية وغير المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية المنشورة.

(٤) وفي دراسة أخرى (الصادق ، د. / زكريا محمد ، عبيد ، د. / إبراهيم السيد ، ٢٠٠٧) تناولت أهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي في دعم وزيادة الثقة للمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصري ، وذكرت أن مصداقية المعلومات المحاسبية وثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية تنبع من شعورهم بأن هذه المعلومات قد روعي عند إعدادها الإفصاح الكامل لتحقيق الشفافية بدون تحيز وفي إطار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

من العرض السابق ومن خلال تحليل الباحث لبعض من الدراسات (Lescourret , L. , & Robert , C. Y. , 2011) و (Berger , Ph. G. , 2011) و (Dobija , D. , & Klimczak , K. M , 2010) و (vurro , C. , & Perrini , F. , 2011) و (الصادق ، د. / زكريا محمد ، عبيد ، د. / إبراهيم السيد ، ٢٠٠٧) التي اهتمت بموضوع بتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في إطار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثر ذلك علي المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية ، فإن الباحث يمكن أن يستعرض ويوضح النقاط التالية:ـ

(١) أن تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي يرسل إشارات ايجابية إلي المستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة عن سلامة المعلومات في القوائم المالية.

(٢) ان تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي له تأثير قوي علي كفاءة سوق المال من حيث حركة التداول ، وأسعار الأوراق المالية ، وبالتالي يجب الاهتمام بتطوير قوائم ونماذج الإفصاح المحاسبي وما تتضمنها من معلومات بهدف تعزيز التفاعل والتعامل في سوق الأوراق المالية للارتقاء بنتائج أعمالها ورفع كفاءتها.

(٣) انه بسبب الدور الإيجابي الذي تلعبه مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي في تحقيق الثقة والموضوعية للمركز المالي والأرباح المعلنة بالتقارير والقوائم المالية ، فإن الأمر يتطلب ضرورة تطوير نماذج الإفصاح التي يتم عرضها مرفقة بالقوائم المالية ، والتي تساهم بدورها في تنمية كفاءة سوق الأوراق المالية.

(٤) أن الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للأطراف الخارجية لأنها لا تملك سلطة الإلزام للوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاج إليه من المعلومات الضرورية لها لاتخاذ القرارات السليمة ، وبالتالي فإن المعلومات الموثوق فيها تعطي فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول علي المعلومات ، وهو ما يوفر بدوره مناخاً استثمارياً ملائماً ، ويجعل سوق الأوراق المالية أكثر عدالة ،

(٥) أن الثقة في المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي فرضت علي الجهات المعنية أن تطالب الشركات بتطبيق مفهوم الإفصاح الكافي نظراً لما له من تأثير إيجابي علي قرارات المستثمرين ، إلي جانب كونه يضمن توفير الحد الأدنى من المعلومات الذي يجعل القوائم المالية غير مضللة.

من العرض السابق يتضح للباحث أن التطبيق السليم لمبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم المقومات التي تبعث علي زيادة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية وهو ما ينعكس بالنتائج الإيجابية علي قرارات المستثمرين وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية ، وهذا ما يثبت صحة الفرض الثاني من فروض البحث والذي ينص علي أن تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي بمنظمات الأعمال المصرية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودتها.

المبحث الثالث

الجهود المبذولة لتفعيل دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية.

أن ترسيخ مبادئ الشفافية من خلال زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور الهامة خاصة للمستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول علي المعلومات من الإدارة ، التي يجب الاستناد إليها في مواجهة الأزمات المالية والحد من التداعيات والآثار السلبية الناتجة عنها والتي قد تصل إلي درجة الانهيار المالي للشركات أو المؤسسات المالية ، حيث أوردت قائمة المفاهيم رقم (١) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB , 2002) أن المحور الرئيسي لتحقيق أهداف التقارير المالية هو تقديم المعلومات للمستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول علي المعلومات من الإدارة والتي تمكنهم من اتخاذ القرار ، وتتمثل أهداف التقارير المالية في تقديم معلومات تفيد فيما يلي:ـ

(١) قرارات الاستثمار والائتمان.

(٢) تقييم أداء المنظمة وقدرتها الكسبية.

(٣) تقييم توقعات التدفقات النقدية المستقبلية.

(٤) تحقيق تفسيرات تساعد في فهم المعلومات المدرجة بالتقارير والقوائم المالية.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن الوصول للأهداف السابقة دون تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي الكافي للمعلومات المنشورة بالتقارير والقوائم المالية ، وهذا ما جعل العديد من الهيئات العلمية والمهنية المعنية ، والعديد من الكتاب والباحثين يهتمون اهتماماً خاصاً بموضوع تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي ، وقد تضاعف هذا الاهتمام بعد انتشار الفساد والانهيارات المالية للعديد من الشركات والبنوك علي مستوى معظم دول العالم في الفترة الأخيرة كنتيجة طبيعية لحدوث الأزمة المالية الأخيرة ، خاصة وأن كافة الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المهتمة بالموضوع لديهم قناعة تامة بأن تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي سوف يسهم بدرجة كبيرة في الحد من تداعيات الأزمة المالية الحالية ، وعلاج الكثير من الآثار السلبية الناتجة عنها ، ويمكن للباحث أن يتناول بعض الجهود التي بذلت ، وبعض الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يلي:ـ

١/٣:- جهود المنظمات المهنية والدولية في إرساء مبادئ الشفافية والإفصاح:-

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ تم عقد اتفاقية بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB أطلق عليها Norwalk Agreement ، حيث تم الاتفاق على تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة والقابلة للمقارنة والتشجيع على التوافق بين المعايير المحلية والدولية ، وبموجب تلك الاتفاقية فإن كل من (IASB) و (FASB) يعملان معا على تطوير المعايير وتنقيحها ، وإلغاء بعض المعايير ، وإصدار معايير جديدة ، ولا زالت عملية التطوير والتنقيح وإلغاء بعض المعايير وإصدار معايير محاسبية جديدة حتى الآن.

وتبذل العديد من المنظمات جهوداً ملموسة لتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية ، وضمان تحقيق أفضل درجات الشفافية من خلال الإفصاح المناسب للشركات ، ومن أهم تلك المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، والمنظمة الدولية للأوراق المالية (IOSF) ، والإتحاد الدولي للمحاسبين (IFA) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، والسوق الأوربية المشتركة ، والتي سوف يعرض الباحث بعضها فيما يلي:-

١/١/٣:- جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):-

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعديد من الجهود في مجال وضع وتطوير المعايير المحاسبية التي تدعم تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي ، يذكر الباحث منها علي سبيل المثال لا الحصر ، ما يلي:-

(١) إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل والخاص بعرض القوائم المالية ، حيث يقوم هذا المعيار بتحديث متطلبات المعايير التي حل محلها ، وبما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية ، بما يضمن تحقيق الشفافة وتحسين نوعية المعلومات المنشورة بالقوائم المالية ، وذلك من خلال ما يلي:-

(أ) ضمان أن القوائم المالية التي تم نشرها قد تم إعدادها وفقاً لكافة متطلبات الإفصاح المحاسبي ، من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية المقررة.

(ب) ضمان عدم حدوث أي مخالفات لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية إلا في حالات نادرة جداً ، وأنها غير متعمد تكرارها.

(ج) توفير الارشادات الخاصة بمتطلبات الشفافية في هيكل القوائم المالية ، لضمان توفير الحد الكافي من متطلبات كل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية المتبعة والإيضاحات والملاحق التفسيرية.

(٢) تقرير لجنة خزانة مجلس العموم (HCTC) المشكلة في ١١ / ١١ / ٢٠٠٨ م ، من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للتحقيق في الأزمة البنكية وتحديد مدي اضطلاع معايير المحاسبة في حدوثها ، وبعد دراسات مستفيضة قامت اللجنة بإعداد تقرير ، كان من أهم ما ورد في هذا التقرير ما يلي:-

(أ) أن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة بتطوير المعايير المحاسبية من شأنها أن تجعل المعلومات الواردة بالقوائم المالية تتمتع بشفافية عالية بدرجة كبيرة.

(ب) سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة بشكل يضمن تحقيق الشفافية المطلقة

(ج) ضرورة الاستمرار في تطبيق معايير القيمة العادلة بغض النظر عن أي أزمات ، لما لها من دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية علي المعلومات المحاسبية ، لأن عدم تطبيقها سيفقد المستثمرين الثقة القوائم المالية المنشورة.

(د) قام المجلس بتشكيل لجان عليا بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) دورها الأساسي تطوير معايير عالمية تهدف إلي إخراج تقارير وقوائم مالية تتمتع بدرجة عالية جداً من الشفافية.

٢/١/٣ :- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):-

والتي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ٢٠٠٤ بشأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، والتي من بينها مبدأ الشفافية والإفصاح (عبد القادر ، د./ بريش ، ٢٠٠٩) ، حيث أكدت تلك المنظمة في المبدأ الخامس من مبادئ الحوكمة علي ضرورة القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كل الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة ، وأشارت إلي أن وجود نظام إفصاح قوي يعمل علي تحقيق الشفافية الحقيقية ، كما يمكن للإفصاح أن

يساعد علي زيادة الثقة في المعلومات المنشورة في التقارير والقوائم المالية وبالتالي جذب رؤوس الأموال والمحافظة علي الثقة في أسواق الأوراق المالية.

٣/١/٣:- مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (ICGN):-

حيث تم تأسيس الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (ICGN) في مارس من عام ٢٠٠٥ بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكان لديها إيمان راسخ بأن تطوير وتحسين مبادئ حوكمة الشركات لابد أن يكون غاية وهدف لكل الأطراف المشاركة في عمليات حوكمة الشركات ، وقد جاءت الشبكة الدولية لحوكمة الشركات بمجموعة من المبادئ وهي:-

المبدأ الأول:- هدف الشركة : المتمثل في تعظيم الأرباح وعوائد المساهمين ، من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة المحددة لتحسين قيمة حقوق الملكية علي مدى زمني معين.

المبدأ الثاني:- الإفصاح والشفافية:- والذي يلزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المهمة والملائمة المتعلقة بها في الوقت المناسب لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

المبدأ الثالث:- المراجعة:- حيث يشمل هذا المبدأ كافة الأمور المتعلقة بعملية المراجعة ، من حيث تنفيذها من خلال مراجعين مستقلين ، وأن يتم ترشيحهم من طرف لجنة المراجعة ، وكيفية اختيار القائمين بها ، وطريقة التقرير عن نتائجها.

المبدأ الرابع:- ملكية المساهمين ومسئولياتهم:- حيث ينبغي في إطار هذا المبدأ تسهيل ممارسة المساهمين لحقهم في التصويت ، وضمان حقوق المستثمرين ، وكذلك ضمان المساواة في معاملة كل المساهمين بالشركة.

المبدأ الخامس:- مجالس الإدارة:- حيث ينبغي في إطار هذا المبدأ تحديد مسئوليات وواجبات مجلس الإدارة ، ورقابة وضمان عدم تضارب المصالح بين الإدارة وأعضاء المجلس والمساهمين والمستشارين الخارجيين.

المبدأ السادس:- مواطنة الشركة:- حيث ينبغي في إطار هذا المبدأ تحديد العلاقات مع أصحاب المصالح والبيئة المحيطة ، والسلوك الأخلاقي للأعمال.

٤/١/٣:- توصيات لجنة بازل عام ٢٠٠٦:-

التي ذكرت في المبدأ السابع أنه ينبغي إدارة البنوك بأسلوب يتسم بالشفافية ، حيث يصعب علي المساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين في السوق مساءلة ومراقبة المديرين أو

أعضاء مجلس الإدارة في ظل نقص الشفافية ، كذلك فإن الإفصاح الملائم يسهل مهمة ضبط السوق ، ويضمن فعالية تطبيق معايير الحوكمة في البنوك.

٣/١/٥:- ميثاق حوكمة الشركات فى ألمانيا:-

حيث اكتسبت مبادئ حوكمة الشركات اهمية كبيرة بعد تعرض عدد كبير من الشركات الألمانية للانهيار ومواجهة مشاكل مالية غاية في الصعوبة ، وتم إصدار العديد من المبادرات في هذا الشأن ، كان من أبرزها الميثاق الصادر في جوان عام ٢٠٠٥ ، والذي كان الغرض منه وضع نظام حوكمة للشركات الألمانية يتسم بالشفافية والإدراك والفهم من قِبل كل الأطراف ، وقد كان المبدأ الخامس ضمن مبادئ هذا الميثاق يتعلق بالشفافية وكيفية تحقيقها من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالشركة مباشرة ودون تأخير باستخدام طرق الإفصاح والإعلام المختلفة.

٣/١/٦:- دليل مبادئ حوكمة الشركات في مصر:-

والذي تم صياغته بناءً علي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وتضمن الدليل علي ستة مبادئ وهي:-

(١) التأكيد علي وجود نظام فعال لحوكمة الشركات. (٢) تصرف الدولة بوصفها مالكاً.
(٣) المعاملة المتساوية لحملة الأسهم. (٤) العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة.
(٥) الشفافية والإفصاح. (٦) مسئوليات مجالس الإدارة.

وعلي جانب آخر فقد شارك مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) مع اتحاد الصناعات المصرية في مناقشة شارك فيها أكثر من ٢٥٠ من قيادات الشركات وصانعي القرار لمناقشة حوكمة الشركات والمستقبل الاقتصادي ، وأكدت المناقشات علي أهمية عدة مسائل كان من أبرزها ضرورة الإفصاح التام عن المعلومات المالية بدون أي تأخير أو تحيز.

وفي أعقاب ذلك قام مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة البنك الدولي والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات بتنظيم المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات في يوليو عام ٢٠٠٤ م ، تحت عنوان " تحسين الشفافية والإفصاح " والذي ناقش كل الجوانب المتعلقة بالشفافية والإفصاح المحاسبي وسبل تطويرها.

٢/٣:- جهود بعض الكتاب والباحثين في مجال تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح:-

بالرغم من الجهود العديدة التي قامت بها الهيئات العلمية والمهنية المهتمة بتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح ، فإن الأمر لم يخلو من جهود بعض الكتاب والباحثين المهتمين بنفس الموضوع ، إيماناً منهم بأهميته ودوره الإيجابي في تحسين قرارات المستثمرين وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالتقارير والقوائم المالية للشركات ، وقد كانت من أهم تلك الجهود المبذولة في هذا المجال ، ما يلي:-

(١) دراسة (أبو زر ، د./ عفاف إسحق ، ٢٠٠٩) والتي تناولت موضوع دعم كثافة الإفصاح المحاسبي ، من خلال وضع أطار مقترح يأخذ في الحسبان الاعتبارات المتعلقة بكل من الشفافية وحوكمة الشركات ، وعكست الدراسة مدي الحاجة إلي تحسين الشفافية وضرورة أن يصاحبها تعليم وتثقيف مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية ، كما أكدت علي أن زيادة متطلبات الإفصاح وتقديم إعلام أفضل لمستخدمي المعلومات أصبح أمراً ضرورياً خاصة في ظل وجود الالتزامات الطارئة ومخاطر التمويل والسيولة ومخاطر التحويلات ، وذكرت الدراسة أن الإطار المقترح للتوسع في الإفصاح المحاسبي في ضوء تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يمكن تحقيقه من خلال المحددات الأساسية التالية:-

(أ) الإفصاح عن هيكل الإدارة. (ب) الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين

(ج) الإفصاح عن هيكل رأس المال. (د) الإفصاح عن مناقشات وتحليلات الإدارة.

(هـ) الإفصاح عن تكوين ووظيفة لجنة المراجعة.

(و) الإفصاح عن العمليات مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

(ز) بيان بكافة الإفصاحات الإجبارية والاختيارية الأخرى.

(٢) دراسة (Tudor , A. T. & Cristea , S. , 2006) ، والتي ذكر فيها الباحث أن الشركات التي ترغب في جدية تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح ، يجب أن تهتم بالإفصاح عن المعلومات الدقيقة التي تتعلق بالشركة وتتعلق بالمركز المالي للشركة والأداء والملكية وحوكمة الشركات ، ويجب أن يتم تحديد معايير الشفافية والإفصاح في التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، وذلك لضمان دقة النتائج المالية للشركة والقوائم المالية التي تم مراجعتها ، ويعتبر هذا التقرير من أهم مصادر معلومات الشركة.

وأكدت الدراسة علي أن الهدف من زيادة الشفافية والإفصاح هو تشجيع الاستثمار وزيادة عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ، وتنمية السوق المالية وتطويرها ، من خلال استقطاب الاستثمارات وتنويع الأدوات المالية وتوفير السيولة اللازمة لها ، بالإضافة إلي تطوير سوق الأوراق المالية بتطبيق أنظمة ولوائح المحافظة علي السوق واستقرارها وتطبيق قواعد وإجراءات حديثة تواكب أحدث المعايير والممارسات الدولية المطبقة من حيث الشفافية والإفصاح المحاسبي ، لتصبح سوقاً عادلة توفر إفصاحاً فعالاً ومنتظماً للمعلومات المالية.

(٣) دراسة (السهلي ، د./ محمد سلطان ، ٢٠١١) ، والتي تناولت مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية ، وقامت بقياس درجة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية المتداولة في سوق المال السعودي عام ٢٠٠٩ علي عينة من الشركات السعودية ، من خلال تطبيق مقياس الشفافية والإفصاح الذى قدمته مؤسسة Standard & Poors المالية للوقوف علي مدي الشفافية التي تتمتع بها التقارير والقوائم المالية المنشورة لتلك الشركات ، والذي يدرس العلاقة بين مؤشر الشفافية والإفصاح وكل من :ـ حجم الشركة ، المراجع الخارجي ، القطاعات وتمركز الملكية ، وتوصلت الدراسة إلي أربعة علاقات أساسية هي:ـ

(أ) يوجد انخفاض في مستوى الشفافية بالشركات مقارنة بالشركات في الولايات المتحدة.

(ب) يوجد ارتفاع بمستوى الشفافية في الشركات السعودية مقارنة بالدول الناشئة.

(ج) هناك تأثير علي مستوى الشفافية مرتبط بكل من حجم الشركة ، والمراجع الخارجي.

(د) هناك تأثير علي مستوى الشفافية مرتبط بتمركز الملكية في الشركات السعودية.

(٤) دراسة (عبود ، د./ سالم محمد ، ٢٠١٢) والتي تناولت في أحد محاورها الأزمة المالية من منظور محاسبي بهدف بيان أثر الشفافية والإفصاح المحاسبي علي تداعيات ومعالجة الأزمة المالية ، وأبرزت الدراسة أن عدم تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي كان من الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية ، وذلك لعدة أسباب من أهمها:ـ

(أ) تعدد الجهات الرقابية علي جودة ودقة المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الالزام الواردة في المعايير والتوصيات الصادرة عن تلك الجهات.

(ب) تأثير أصحاب المصالح علي الهيئات والمؤسسات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية ومتابعة مدى الالتزام بتطبيقها.

(ج) التأثير السلبي لإدارة الشركة علي جودة المعلومات المحاسبية لتحقيق أهدافها الخاصة ، وعدم الإفصاح عن ذلك للمساهمين وباقي الأطراف الأخرى.

(د) محاولة إدارة الشركات إيجاد صيغ وقواعد تفاهم مع الجهات الأخرى ، تتنافى مع مبادئ الشفافية ولا يتم الإفصاح عنها بأي شكل لأنها تتعارض مع أهداف باقي الأطراف المستفيدة ، بل وقد تكون في حقيقتها مضللة.

ويرى الباحث أن الأسباب السابقة غيرها من الأسباب الأخرى ، تصل بنا في نهاية المطاف إلي أن الضعف وعدم الالتزام بتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح من جانب العديد من الشركات جعلها تمر بخسائر متوالية وهو ما أفقد المستثمرين الثقة في القطاع المالي برمته ووصل به في النهاية إلي الأزمة المالية الحالية بكل تداعياتها وآثارها السلبية ، التي ما زالت معظم الاقتصاديات العالمية تعاني منها حتى الآن.

يتضح من العرض السابق للجهود المبذولة في مجال تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح ، والذي استعرضه الباحث في هذا الجزء من البحث ، أن هناك اهتمام كبير من جانب الهيئات العلمية والمهنية والباحثين بهذا الموضوع ، نظراً لأهمتها ودورها الإيجابي بالنسبة للشركة في العديد من الجوانب ، والتي يمكن تلخيصها ـ من وجهة نظر الباحث فيما يلي:ـ

(١) أن تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي تعتبر الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها الحفاظ علي السلامة المالية للشركة ، من خلال التأكيد علي الجانب الأخلاقي لكل الأطراف ذات الصلة بالتقارير والقوائم المالية وما تحتويها من معلومات محاسبية.

(٢) أنه كلما زادت وتحسنت درجة الشفافية من خلال تحقيق الإفصاح الكامل ، كلما أدى ذلك إلي زيادة درجة الوضوح وإزالة نقاط اللبس والغموض لدى المساهمين والمستثمرين ، وهو ما يعد مطلباً ضرورياً لجذب الاستثمارات المحلية والعالمية وزيادة تراكمها.

(٣) تحقيق الثقة وزيادة المصداقية في البيانات والمعلومات التي تلتزم الشركات بنشرها في التقارير والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ، وما تتضمنه أيضا تقارير مراقبي الحسابات ، وهو ما يؤدي إلي تحسين قدرة الشركة علي توضيح ما يحدث بها ، وأن يكون هناك تعبير حقيقي عن حقيقة نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة.

(٤) تمثل الشفافية ولإفصاح المحاسبي أحد أهم الآليات والمبادئ التي ترتكز عليها حوكمة الشركات ، ومن ثم تحرص معظم الشركات علي بنا وتطوير نظام كفء للشفافية والإفصاح

بغرض توفير المعلومات بالجودة والكم المطلوب ، حيث أن العلاقة بين الحوكمة والإفصاح ذات اتجاهين ، فالإفصاح يعمل علي تدعيم وزيادة فعالية حوكمة الشركات ، وبالتالي الحفاظ علي الشركة من الفساد والغش والأزمات المالية التي قد تتعرض لها ، وكذلك الحفاظ علي مصالح المساهمين وباقي الأطراف الأخرى.

(٥) أنه نظراً للأهمية القصوى للإفصاح المحاسبي فقد أصدرت الهيئات العلمية والمهنية المسئولة معايير مستقلة للتقارير المالية من بينها المعيار التقارير المالية رقم (٧) (IFRS) والذي نال اهتمام العديد من الباحثين (Bischof , J. , 2009) لدراسة تأثير تطبيق المعيار علي التقارير المالية في البنوك الأوروبية ، وهذا يمثل من وجهة نظر الباحث دليلاً ملموساً علي أهمية تحقيق الشفافية والإفصاح الكامل في منظمات الأعمال بكافة صورها المتعددة.

(٦) أن معظم الجهود التي بذلت في مجال تطوير وتحسين الشفافية والإفصاح المحاسبي ـ وخاصة في فترة ما بعد الأزمة المالية ـ كانت نتيجة الاعتقاد الراسخ لدى الهيئات العلمية والمهنية والباحثين بأهمية وفعالية دور الشفافية والإفصاح في علاج الأزمة المالية والحد من تداعياتها والآثار السلبية المصاحبة لها ، وحماية حقوق المساهمين.

مما سبق يتضح للباحث صحة الفرض الثالث من فروض البحث ، والذي ينص علي أن " تطوير وتفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي بالشركات يمكن أن يؤدي بكفاءة إلي الحد من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية وبالتالي حماية حقوق مساهميها من الضياع نتيجة الإفلاس أو الانهيار المالي ".

خلاصة ونتائج البحث

يخلص الباحث في نهاية هذا البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها وعرضها فيما يلي:-

أولاً:- نتائج البحث:-

(١) أظهرت الأزمة المالية العالمية مدي الحاجة إلي تفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي بكافة المؤسسات العاملة في الاقتصاديات المتقدمة.

(٢) ضرورة العمل علي زيادة درجة الوعي لدي كافة الأطراف وعلي رأسهم أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين ، بأهمية تطبيق مبادئ الشفافية وتحقيق الإفصاح المحاسبي الكامل علي زيادة الثقة ووضوح الرؤية لديهم بخصوص حقيقة الأوضاع المالية للشركة.

(٣) ضرورة بذل مزيد من الجهود لإصدار وتطوير معايير محاسبية خاصة بكل دولة ، وأن تكون تلك المعايير في إطار المعايير الحديثة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB لتراعي ظروف كل دولة وتأخذ صفة الإلزام.

(٤) أنه في ظل الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تطورات ، فإن تطبيق معايير ومبادئ الإفصاح المحاسبي قد دخلت مرحلة جديدة تستوجب ضرورة تطويرها بهدف زيادة الثقة في المعلومات المالية وغير المالية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية للشركات.

(٥) لقد أظهرت الأزمة المالية التي اجتاحت الاقتصاديات الرأسمالية مدى الحاجة إلي اتباع آليات للتدخل الحكومي ، لضمان الالتزام بتطبيق الشفافية من خلال الإفصاح المحاسبي والبعد عن الغش والفساد والجشع علي حساب الأطراف الأخرى.

(٦) أن تطبيق مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي يعد من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من تداعيات الأزمة المالية والقضاء علي الآثار السلبية الناجمة عنها ، وذلك في إطار التطبيق الشامل لمبادئ حوكمة الشركات.

ثانياً:- التوصيات:-

(١) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح والإجراءات الواجب اتخاذها لتطويرها وتحسينها بالصورة التي تضمن رفع كفاءتها في مواجهة الأزمات المالية والحد من تداعياتها والآثار السلبية المترتبة عليها.

(٢) ضرورة وضع نظم تشريعية ملزمة تتسم بالشفافية تضمن فعالية تطبيقها وحماية حقوق المساهمين ، وخلق ظروف تتسم بالثقة والمصداقية لجذب المستثمرين الجدد.

(٣) ضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء مجالس الإدارات والمديرين التنفيذيين بالشركات وخاصة المدرجة في سوق الأوراق المالية لتعزيز مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي وأهمية تطبيقه لكافة مستخدمي المعلومات المحاسبية الخاصة بالشركة.

(٤) ضرورة التزام الشركات بتطبيق معايير ومبادئ الإفصاح والشفافية من خلال إطار متكامل لحوكمة الشركات ليضمن تحقيق الإفصاح الملائم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المالية أو غير المالية المتعلقة بالشركات.

(٥) ضرورة العمل علي اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة بمفهومها الشامل ، بما فيها مبدأ الشفافية والإفصاح ، باعتبارها صمام الأمان لدي الشركات الذي يقف كحائط صد أساسي في مواجهة الأزمات المالية بكل تداعياتها وآثارها السلبية.

مراجع البحث

أولاً:ـ مراجع باللغة العربيـة:ـ

(أ) الكتـب:ـ

(١) حماد ، د./ طارق عبد العال ، ٢٠٠٥ ، " حوكمة الشركات (المفاهيم ـ المبادئ ـ التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

(٢) لطفي ، د./ أمين السيد لطفي ، ٢٠٠٥ ، " نظرية المحاسبة ـ منظور التوافق الدولي " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

(ب) الدوريات العلمية:ـ

(١) إبراهيم ، د./ نبيل عبد الرءوف ، ٢٠١٢ م ، " مدى تأثير نماذج الإفصاح المحاسبي المستحدثة وقواعد الشفافية والنزاهة الدولية علي كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ " ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد (٤٠) ، مارس.

(٢) السلمان ، د./ أحمد بن محمد ، ٢٠١٢ م ، " تطوير جودة المعلومات المحاسبية ـ دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة السعودية بين عامي ٢٠٠١ & ٢٠٠٨ م " ، مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد (١١) ، العدد الثاني.

(٣) السمران ، أ./ هدي فرج ، ٢٠١١ م ، " تقييم أثر الأزمة المالية العالمية علي مخاطر الجهاز المصرفي السعودي " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، يناير.

(٤) السهلي ، د./ محمد سلطان ، ٢٠١١ ، " مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، ٢٠١١ م.

(٥) الغملاس ، د./ محمد بن عبد الله ، ٢٠١٣ م ، " دور هيئة سوق المال في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد (١٢) ، العدد الأول.

(٦) المتيم ، د./ محمود أحمد ، ٢٠١١ م ، " محددات الأزمة المالية العالمية وآثارها علي الاقتصاد المصري " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، العدد الأول ـ المجلد الثاني.

(٧) الهجهوج ، د./ حسن بن رفدان ، ٢٠١١ ، " أثر الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاد السعودي " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة الحادية والثلاثون ، العدد الأول ـ المجلد الثاني.

(٨) بسيوني ، د. / محمد سعيد ، ٢٠١٠ ، " الأزمة المالية العالمية المعاصرة ـ دراسة تحليلية قياسية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣٠) ، العدد الثاني.

(٩) خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٨ ، " مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية ـ دراسة نظرية تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث والتجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة الثامنة والعشرون ، العدد الأول.

(١٠) خليل ، د./ محمد أحمد إبراهيم ، ٢٠٠٥ ، " مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها ـ دراسة نظرية تطبيقية " ، مجلة الدراسات والبحوث والتجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، العدد الأول.

(١١) شحاته ، د./ محمد عبد الشكور ، ٢٠١٣ م ، " إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية ـ دراسة تطبيقية علي بنك الرياض " ، مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد (١٢) ، العدد الأول.

(١٢) عبد الملك ، د./ أحمد رجب ، ٢٠٠٦ ، " إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية ـ دراسة نظرية تطبيقية " ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ـ جامعة حلوان ، العدد الأول.

(١٣) عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠٠٩ م ، " إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي ـ دراسة تحليلية انتقاديه " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٢٩) ، العدد الثاني.

(١٤) عبد الوهاب ، د./ وائل محمد ، ٢٠١٢ م ، " محركات الأداء لتعظيم فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الأزمات المالية " ، مجلة الرافدين ـ جامعة الموصل ، العراق ، العدد الثاني.

(١٥) غنيمي ، د./ سامي محمد أحمد ، ٢٠١١ م ، " إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال ـ دراسة اختبارية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، يناير.

(١٦) ـــــــــــــــــــــ ، ٢٠١٢ م " محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة ـ دراسة نظرية اختبارية " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة بنها ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، يناير.

(١٧) ـــــــــــــــــــــ ، ٢٠١٣ م ، " مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية علي منظمات الأعمال ـ دراسة اختبارية " ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، يناير.

(١٨) ـــــــــــــــــــــ ، ٢٠١٣ م ، " مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال ـ دراسة تحليلية " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ـ جامعة المنصورة ، العدد الثاني ، يوليو.

(١٩) منصور ، د./ أشرف محمد إبراهيم ، ٢٠١١ م " مسئولية المراجعين الخارجيين عن الأزمة المالية العالمية الحالية ـ دراسة ميدانية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، الجمعية السعودية للمحاسبة ، المجلد (١٠) ، العدد الأول.

(ج) الندوات والمؤتمرات:ـ

(١) أبو زر ، د./ عفاف إسحاق ، ٢٠٠٩ ، " إطار مقترح لدعم كثافة الإفصاح المحاسبي طبقاً لاعتبارات الشفافية والحاكمية المؤسسية " ، المؤتمر العلمي الأول لحوكمة الشركات:ـ حوكمة الشركات : الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ١٢ ، ١٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ أكتوبر ، ١ نوفمبر.

(٢) الراشد ، أ.د. / وائل إبراهيم ، ٢٠١٠ م ، " أنماط إدارة الأزمة المالية العالمية ومتلازمة الأسواق وتطوير التشريعات المحاسبية " ، بحث مقدم في الندوة الثانية عشر

بعنوان:ـ مهنة المحاسبة فى المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ، جامعة الملك خالد ، كلية إدارة الأعمال ، ١٨ ـ ١٩ مايو ٢٠١٠ م.

(٣) السعدني ، د./ مصطفي حسن بسيوني ، ٢٠٠٧ ، " مدي ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات " ، بحث مقدم إلي المؤتمر الدولي بعنوان:ـ مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة ، بالاشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، خلال الفترة من ٤ ـ ٥ ديسمبر.

(٤) الصادق ، د. / زكريا محمد ، عبيد ، د. / إبراهيم السيد ، ٢٠٠٧ ، " قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة ـ دراسة ميدانية علي الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية " ، المؤتمر السنوي الرابع :ـ الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة فى ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ، بقسم المحاسبة ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة ، ٢٠ يونيو.

(٥) السقا ، د./ السيد أحمد ، ٢٠٠٩ م ، " الربط بين الأزمات المالية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة " ، المؤتمر العلمي الأول لحوكمة الشركات:ـ حوكمة الشركات: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية ، كلية العلوم المالية والإدارية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ١٢ ، ١٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ أكتوبر / ١ نوفمبر.

(٦) القشي ، د./ ظاهر ، طبايبية ، أ./ سليمة ، ٢٠٠٩ م ، " مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية وأثر ذلك علي ثقة المستثمرين بالإفصاح المحاسبي " ، المتلقي العلمي الدولي حول:ـ الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ـ جامعة فرحات عباس ـ سطيف ، الجزائر ، أيام ٢٠ ـ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ م.

(٧) النجار ، د./ محمد ، ٢٠٠٩ م ، " البورصة المصرية وكيفية تطوير الإفصاح والرقابة وقواعد القيد " ، ندوة بعنوان:ـ الشفافية والإفصاح فى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها علي مصر ، القاهرة ، يناير. www.aman-palestine.org

(٨) حسين ، د./ بن الطاهر ، محمد ، أ./ بو طلاعه ، ٢٠١٢ م ، " دراسة أثر حوكمة الشركات علي الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

" ، الملتقى الوطني حول:ـ حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، بجامعة محمد خضير ـ بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، يومي ٦ ـ ٧ مايو. www.univ-biskra.dz/

(٩) عبد القادر ، د./ بريش ، ٢٠٠٩ ، " جهود المنظمات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة علي المستوى الدولي " ، المؤتمر العلمي الأول لحوكمة الشركات:ـ حوكمة الشركات : الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ١٢ ، ١٣ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٣١ أكتوبر ، ١ نوفمبر.

(١٠) سلوم ، د./ حسن عبد الكريم ، نوري ، د./ بتول محمد ، ٢٠١١ ، " دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية " ، المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان " تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال:ـ التحديات ـ الفرص ـ الآفاق " ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، الزرقاء ، الأردن. (www. iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/26.pdf).

(١١) مخلوف ، أ./ أحمد ، ٢٠٠٩ م ، " الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي " ، المتلقى العلمي الدولي حول:ـ الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ـ جامعة فرحات عباس ـ سطيف ، الجزائر ، أيام ٢٠ ـ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ م.

(١٢) مطر ، أ.د. / محمد ، وآخرون ، ٢٠١٠ ، " العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية " ، المؤتمر العلمي الثالث بعنوان:ـ " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ـ التحديات والآفاق المستقبلية " ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الإسراء ، الأردن ، ٢٨ ـ ٢٩ أكتوبر.

(د) مواقع إنترنت ومصادر أخرى:ـ

(١) أبو علي ، د./ سلطان ، ٢٠٠٩ ، " الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها علي مصر " المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل ، القاهرة ، ديسمبر.

(٢) العراقي ، أ./ عمرو ، ٢٠١٠ م ، " غياب الإفصاح والشفافية وراء انهيار الاقتصاد الأمريكي " www.alphabeta.argaam.com/article/detail/19271

(٣) العكر ، أ./ معتز برهان جميل ، ٢٠١٠ م ، " أثر مستوى الإفصاح في البيانات المالية المنشورة علي تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني ـ دراسة ميدانية علي البنوك التجارية الأردنية " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن. www.alqashi.com/th/th36.pdf

(٤) بيداويد ، أ./ جورج توما ، ٢٠١٠ م ، " معايير المحاسبية الدولية والأزمة المالية العالمية " www.ao-academy.org/docs/ma3ayeer_02022010.doc

(٥) زغدار ، د./ أحمد ، ٢٠١١ م ، " الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية العالمية واستشراف الحلول من منظور إسلامي باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات " ، جامعة الجزائر ، الجمهورية الجزائرية. /iefpedia.com

(٦) عبود ، د./ سالم محمد ، ٢٠١٢ م ، " الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية " ، www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=72863

(٧) منتدى علوم الإدارة والمحاسبة والضرائب ، ٢٠١٢ م ، " الأزمة المالية المعاصرة ودور المحاسبة " ، منتدى علوم الإدارة والمحاسبة والضرائب.

(٨) منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٨ ، " ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية " ، http:/www.transparency.org

(٩) هباني ، أ./ الهادي إدريس ، ٢٠٠٩ م ، " الشفافية والإفصاح وأثرها في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ـ القواسم المشتركة في أسباب الأزمات المالية العالمية " ، www.sudanile.com/2008-05-19-17-39-36/34-2008-....html

(١٠) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، ٢٠١٠ م ، تقارير متابعة الخطة الاقتصادية عن العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م.

ثانياً:ـ مراجع باللغة الإنجليزية:ـ

(A) – PERIODICALS:-

(1) Frank , B. G. , & Thomas , H. , 2004 , " On The Value of Transparency in Agencies with Renegotiation " , Journal of Accounting Research , Vol.42 , No. 5 , December .

(2) Lee , Y. B. , 2012 , " A Study of Evaluation Criteria for Disclosure and Transparency " , Journal of American Academy of Business , Cambridge 17.2 , March.

(3) Cheng , Q. & Lo , K. , 2006 , " Insider Trading and Voluntary Disclosures " , Journal of Accounting Research , Vol. 44 , No. 5.

(4) Shimshack , J. , 2008 , " Full Disclosure: The Perils and Promise of Transparency " , Political Science Quarterly , 122. 4 Winter.

(5) Mensah , M. , et al. , 2006 , "Transparency in Financial Statement : A Conceptual Framework from A User Perspective " , Journal of American Academy of Business , Vol. 9.

(6) Lescourret , L. , & Robert , C. Y. , 2011 , " Transparency Rules : Price Formation in The Presence of Order Referencing " , Journal of Financial Markets , Vol. 14 , Issue 2 , may.

(7) Berger , Ph. G. , 2011 , " Challenges and Opportunities in Disclosure Research – A Discussion of The Financial Reporting Environment " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 51 , Issues 1 – 2 , February.

(8) Dobija , D. , & Klimczak , K. M. , 2010 , " Development of Accounting in Poland : Market Efficiency and The Value Relevance of Reported Earnings " , The International Journal of Accounting , Vol. 45 , Issue 3 , September.

(9) vurro , C. , & Perrini , F. , 2011, "Making The Most of Corporate Social Responsibility Reporting : Disclosure Structure and its Impact on Performance " , Corporate Governance , Vol. 11 , issue 4.

(10) Bischof , J. , 2009 , " The Effects of IFRS7 Adoption on Bank Disclosure in Europe " , Accounting in Europe , Vol. 6 , No. 2.

(C) – OTHERS:-

(1) Laux , c. & Leuz , c. , 2009 , " The Crisis of Fair Value Accounting : Making Sense of The Recent Debate " , Working Paper No. 33 , The University of Chicago , Booth School of Business , April.

(2) FASB , 2002 , Statement of Financial Accounting Concepts No.1: " Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise" , AICPA , FASB , Original Pronouncements , John Wiley & Sons.

(3) Tudor , A. T. & Cristea, S. , 2006 ,"Disclosure and Transparency – Principle of Corporate Governance Romanian Case Study " , Enterprise Odyssey , International Conference Proceedings : 467 – 476. Zagrep University of Zagrep , Faculty of Economics and Business.

Research Summary:-

The author in this research the financial crisis contemporary and their impacts on global economies and their role in the collapse of many companies , banks and financial institutions , and the importance of transparency and accounting disclosure in increased confidence and credibility of accounting information published in reports and financial statements , and the positive role that can be achieved as a result of activation of the principles of transparency and disclosure in the face of the accounting implications and negative effects of those financial crisis , which swept most of the world since the second half of 2008 until now.

The study concluded at the end to be activated and the development of standards and the principles of transparency and disclosure of accounting and applied binding contributes significantly in the face of the financial crisis and the reduction of its repercussions through the provision of accounting information more confidence and credibility , and that will contribute to the rationalization of the decisions of the shareholders , investors and preserve their rights.